مجلة بحوث
كليـــــــــة الآداب

البحث (١٠)

اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتغيرة في الريف المصرى بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

"دراسة ميدانية فى قرية مصرية"

إعـــداد

د / أسامة رأفت سليم سليم

أستاذ علم الاجتماع السياسى المساعد - قسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة المنوفية

السنة ٢٥ العدد (٩٨) يوليو ٢٠١٤م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتغيرة في الريف المصري بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

دراسة ميدانية في قرية مصرية

د/ أسامه رأفت سليم سليم

أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد

قسم الاجتماع – كليه الآداب– جامعة المنوفية

الملخص :- جاء الهدف الاساسى لهذا البحث منذ البداية في محاولة التعرف على طبيعة اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين نحو السياسات والتشريعات الخاصة بالعملية الزراعية في الريف المصرى خاص ثورة ٣٠ يونيو ومدى استجابات هؤلاء الفلاحين نحو هذه السياسات بالقبول او الرفض .

وتحدد التسأول الرئيسى للبحث في ماهى طبيعة استجابات صغار الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتغيرة في الريف بعد ثورة ٣٠ يونيو.

ويندرج هذا البحث ضمن الابحاث ذات الطابع الوصفى التحليلى بالاعتماد على اسلوب المسح الاجتماعى بالعينة والاستعانة بدليل الاستبيان بالمقابلة الى جانب الملاحظة العلمية والتحليل الكمى .

واجريت الدراسة الميدانية في احدى قرى محافظة المنوفية واختيار عينة عشوائية م سكان القرية وهم ٧٥ حالة من صغار الفلاحين المنتجين والذين يحزون لاكل من (١) فدان .

وتوصل البحث الى نتائج هامة وذات دلالة ومنها ان هناك اتجاهات ورؤى وتصورات مكتملة ومزايدة لدى فئة صغار الملاك عن الفلاحين نحو الاجراءات والسياسات الزراعية التى تضعها الدولة .

وانعكاس هذه الاتجاهات في صور من الاستجابات وردود الافعال مابين القبول او الرفض لهذه الاجراءات المتغيرة المتعلقة بالعملية الانتاجية الزراعية في ريف المجتمع المصرى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث:	٤٢٩
١- أهمية الموضوع.	٤٣١
٢- مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته.	٤٣٦
٣- مفاهيم أساسية ثلاث للبحث .	٤٣٩
٤- المدخل النظري للبحث والدراسات السابقة.	٤٤٩
٥- منهجية البحث واسلوب التحليل .	٤٥٧
٦- خصائص عينة البحث .	٤٦٠
٧- تحليل البيانات الاساسية .	٤٦٢
٨- أهم النتائج التي توصل اليها البحث .	٤٧٥
الملاحق :	
▪ المراجع .	٤٧٨
▪ الجداول .	٤٨٣
▪ دليل الاستبيان بالمقابلة .	٤٩١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة البحث :-

هذا البحث محاولة علمية جادة وتحليل موضوعي لظاهرة غاية في الأهمية ضمن التحليلات السوسيولوجية المعاصرة والتاريخية أيضا وهى : اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين المنتجين نحو السياسات الزراعية التي تغيرت بعد حدوث الثورة المصرية، وخاصة ثورة ٣٠ يونيو. ومحاولة التعرف على طبيعة وملامح اتجاهات هؤلاء الفلاحين نحو ماهية هذه السياسات الزراعية التي انتهجتها ووضعتها الدولة المصرية من خلال وزارة الزراعة ضمن العملية الانتاجية الزراعية في الريف المصري بدءًا من اسعار المدخلات الزراعية والمحاصيل خاصة المحاصيل التي تشكل الاقتصاد المعيشي لصغار الفلاحين في القرية المصرية وهي: القمح والأرز والذرة اضافة الى المحصول التاريخي وهو القطن والذى ظل مهملا لسنوات بعيدة، مرورا بالسوق الزراعية الرأسمالية ودور التجار والوسطاء والسوق السوداء التي انتشرت في الريف المصري ، كذلك مشكلة القروض الزراعية لصغار الفلاحين من بنوك التسليف والائتمان الزراعي بالقرى وتعثر هؤلاء الفلاحين في سدادها ودور الدولة والحكومة في مساعدتهم .. مرورا، بدور الجمعيات التعاونية الزراعية ودور المرشد الزراعي ومشكلة نقص المياه ونوبات الري الزراعي وتدنى خصوبة الأرض الزراعية والتعدي على الأرض الزراعية المنتجة وهى قضية الساعة والشغل الشاغل للنظام السياسي حاليا : (نقص المياه + التعدي على الأرض الزراعية بالمباني أو بالتبوير) هذا الى جانب دور نقابات الفلاحين والتعاونيات الفلاحية إما بالتوعية أو المشاركة، هذا الدور التاريخي والذي في طريقه للزوال، ثم أسعار الأرض الزراعية التي تزايدت بدون رقيب أو حسيب سواء: (بالملك أو الإيجار أو بالمشاركة) مع محاولة رصد دور الدولة مؤخرا في الوقوف إلى جانب الفلاحين وخاصة صغار المنتجين منهم مع محاولة الدولة المستمرة للنهوض بمعيشة الفلاحين اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

إضافة إلى ما سبق، يحاول البحث رصد اتجاهات هؤلاء الفلاحين في الريف المصري، واستجاباتهم نحو هذه السياسات الزراعية المتغيرة بعد الثورة ضمن عملية الانتاج الزراعي وهذه الاستجابات يتم التعبير عنها في صور من القبول أو الرفض للفلاحين تجاه هذه السياسات الموضوعة من قبل الدولة والحكومة المصرية. أيضا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رؤى هؤلاء الفلاحين وتصوراتهم حول هذه السياسات الزراعية ومستقبلها من وجهة نظرهم .

إن فهم واقع الفلاحين – صغار الملاك المنتجين منهم – على اعتبار أنه جزء من المجتمع يقتضى منا تناول هذا الواقع من خلال علاقته بالمجتمع الذى ينتمى اليه ، حيث أن هذه الطبقة الفلاحية لا تعيش بمعزل عن هذا المجتمع ، وبالمثل فإن واقع المجتمع المصري لا يمكن أن يتم فهمه إلا من خلال علاقته بالنسق العالمي الذى هو جزء منه ويرتبط معه بعلاقات تأثير وتأثر متبادل أثرت ولا شك على جماعات الفلاحين خلال الحقب والمراحل التاريخية التي تعاقبت على المجتمع المصري . وايضا تعتبر طبقة الفلاحين من بين أكثر الطبقات الاجتماعية ميلا الى الاحتجاج والعصيان والتمرد وأكثر مشاركة في الثورات الهادفة الى التغيير خاصة ما أثبتته ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو – على عكس ما تصوره العديد من مفكري ومنظري الثورات الاجتماعية ، مثال ذلك " كارل ماركس " في تصوره لصغار الفلاحين المزارعين على انهم " أجولة بطاطس مرصوصة " ليسو أكثر من ذلك وأن عمال المدن هم الاكثر تمردا وثورية [1] .

أثبتت ثورات الربيع المصري والعربي أن الفلاحين شاركوا وتمردوا بقوة على ما هو قائم، ورفضه بحثا عن واقع أفضل في تصورهم وهم بذلك في مقدمة أو طليعة فئات وطبقات المجتمع والتي تعلن بصورة ثورية مباشرة عن اتجاهات الرفض وأوضاع التغيير التي يرغبون فيها ويسعون الى تحقيقها في مجتمعاتهم الريفية .

إن مجمل الآثار الحادثة والناتجة عن سياسات الحكومة في مجال الإنتاج الزراعي في الريف المصري، وفي البناء الاجتماعي للمجتمع المصري عامة وبنية المجتمع الريفي بصفة خاصة، لهى بطبيعة الحال ناتجة عن مجمل التغيرات والتحولات المجتمعية العالمية والمحلية والتي يمكن تصنيفها الى مجالين للتأثير: الأول، خارجي ويتعلق بكافة التأثيرات العالمية من عولمة وتقدم تعنى تكنولوجي وتحولات في السوق العالمية وتطور رأسمالي في أثواب جديدة غير مألوفة علاوة على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثورات في المجتمعات النامية والعربية الأخرى وأفعال العنف المصاحبة لها وردود أفعال الجماهير العريقة المصاحبة لها .

أما المجال الثاني: يتمثل في مجموعة العوامل الداخلية وما تتضمنه من أفعال يقوم بها حائزي القوة السياسية ومن هم داخل بناء القوة والنظام السياسي وبيدهم اتخاذ القرار ووضع السياسات على كافة المستويات وتعديلات وتغيير بنائي داخل المجتمع المصري والتي أثرت ولا شك في حدوث تحولات وإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية على كافة المستويات وقطاعات المجتمع صاحبتها ردود أفعال وتصرفات لجماعات الفلاحين وأدت إلى تمردهم وأحيانا عصيانهم وما نسميه بحركات الفلاحين في الريف المصري ، بداية من لفت الانتباه ومرورا بالاستجابات والانفعال ووصولا إلى درجات من الغضب والتمرد والعنف وحتى المشاركة في الثورة وما يشتمل عليه أنماط السلوك السياسي من حيث الشكل والمستوى .(٢)

إن تحليل هذه الظاهرة – اتجاهات الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتغيرة في الريف المصري، بعد الثورة قبولا أو رفضا يتم بناء على ما سبق، على مستويين، الأول مستوى التحليل السوسيولوجي الموسع – أو المكبر، Macro ، الخارجي، ثم مستوى التحليل السوسيولوجي الضيق -- أو المصغر، Micro أو الداخلي على مستوى المجتمع الريفي .

١- أهمية الموضوع :-

وترجع أهمية هذا البحث كإشكالية نظرية وعملية إلى العديد من الاعتبارات منها أن قياس اتجاهات الفلاحين وإلقاء الضوء على طبيعة هذه الاتجاهات وما تضمنه من استجابات تشتمل في قبول أو رفض هذه السياسات الزراعية المتغيرة ، وردود أفعال صغار الفلاحين المنتجين تجاهها – خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو . كل هذا يشكل انعكاسا لما يقوم به النظام السياسي والسلطة السياسية ضمن البناء السياسي للمجتمع المصري عامة والريف خاصة، والذى يملك زمام الأمور كافة من اتخاذ القرارات وإحداث العديد من صور وأشكال التعديلات والتغيرات وما تضمنه سياسات التنمية الزراعية المتغيرة وما يعرف بالسياسات الزراعية المتغيرة في الريف المصري بعد الثورة في مصر. هذه السياسات المتغيرة مرت بفترات تاريخية مختلفة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومتعاقبة تغيرت وفقا لكل حقبة سياسية ارتبطت بسياسة الحاكم والنظام السياسي وما يرتبط به من إيجابيات وسلبيات ضمن تاريخ مصر الاجتماعي. هادفة من وراء ذلك إجراء تعديلات بنائية على مستوى بنية المجتمع الريفي ضمن العملية الانتاجية الزراعية وإتباع سياسات زراعية تحقق معها رفع المستوى المعيشي لصغار الملاك من الفلاحين المنتجين، تتعلق بمدخلات الإنتاج وأسعار المحاصيل وزراعة الأرض، وعلاقة صغار الفلاحين ببنوك التنمية الزراعية، والسوق الرأسمالية الزراعية ، ودور المرشد الزراعي والتعاونيات الزراعية وندرة المياه للري، وأزمة الغذاء المحلى وارتفاع الأسعار ... إلخ ودور الدولة والسلطة السياسية بعد الثورة تجاه الفلاحين عموما. هذه التحولات البنائية وتلك التشريعات والسياسات الزراعية أثرت ولا شك في تشكيل وصياغة وعى الفلاحين عموما، اجتماعيا وسياسيا وكذلك اتجاهاتهم ورؤاهم نحو هذه السياسات والتي تحدد وتشكل سلوكهم السياسي – استجاباتهم وردود أفعالهم قبولا أو رفضا لهذه السياسات من كفاح وعصيان وثورات الفلاحين مقاومة لأفعال النظام وسياساتهم التغييرة الآتية من أعلى دون الأخذ في الاعتبار آراء وأوضاع صغار الملاك والمنتجين من الفلاحين في الريف المصري .

من هنا جاءت أهمية هذا البحث ومحاولة التعرف على طبيعة اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتغيرة والتي تم وضعها خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو في المجتمع الريفي المصري، هذه الاتجاهات تترجم في رؤى وتصورات لهؤلاء الفلاحين تحدد طبيعة استجاباتهم وردود أفعالهم بالقبول أو الرفض لهذه السياسات ، وهل هذه السياسات الزراعية المتغيرة هي في صالح جموع الفلاحين أم عكس ذلك؟ وهل هذه السياسات يتم سنها أو وضعها بعد أخذ رأى صغار الفلاحين المنتجين في الريف ومن ثم تكون نابعة ومعبرة عن مشكلات هؤلاء الفلاحين وتسهم في حلّها. أم هي آتية من أعلى فقط ومن ثم بعيدة عن واقع الفلاحين المعاش وهل أثرت هذه السياسات بالإيجاب أو السلب وما مدى معرفة ووعى صغار الفلاحين بحقوقهم وواجباتهم المجتمعية، وما هي ردود أفعالهم واستجاباتهم تجاه مضمون هذه السياسات الزراعية المتغيرة في الريف المصري .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعتبر الزراعة في مصر هي الدعامة الأساسية للبنيان الاقتصادي والاجتماعي، حيث تسهم بنصيب كبير في إحداث التنمية الشاملة في النهوض بالمجتمع وتزداد أهميتها باعتبارها مهنة يرتبط بها وبأنشطتها المختلفة أكثر من نصف عدد السكان سواء في النشاط الانتاجي والتسويقي والتصنيعي للزراعة. وتتعاظم أهمية الزراعة في الوقت الراهن نظرًا لوجود فجوة غذائية لازالت كبيرة ومؤثرة في الاقتصاد القومي في محاصيل الحبوب الرئيسية خاصة القمح والذرة ، مما يجعل قضية تأمين الغذاء من أهم الأولويات التي يجب الاهتمام بها والعمل دوما على تضييق تلك الفجوة وتحجيمها حيث أن طموحات المجتمع أصبحت لا تقنع الا بتحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح على اعتبار أنه النمط الغذائي الشعبي السائد ولا يتأتى ذلك من خلال تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية واكبر معدل تنمية للموارد الزراعية المتاحة أو إتاحتها مستقبلا سواء من المساحة للأرض الزراعية ومياه الري اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي من مجموعة الحبوب عامة ومن القمح خاصة . (٣)

إذن قطاع الزراعة وانتاج الفلاحين يؤثر وبفاعلية في الاقتصاد القومي ، فهو مسئول عن تحقيق الأمن الغذائي القومي وتوفير مدخلات النشاط الصناعي، حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي المصري بنسبة ١٤% من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وساهم القطاع الزراعي أيضًا بنحو ٢٠% من جملة الصادرات المصرية، ويبلغ نسبة العاملين بالزراعة ٣١% من جملة قوة العمل في مصر . أيضا ساهم القطاع الزراعي في تقليل الفجوة الغذائية إلى حد كبير في بعض المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني حيث بلغ معدل النمو السنوي للزراعة بمتوسط ٣.٤% في الثمانينيات و٣.٣% في التسعينات و٣.٢% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٧ والتي انعكست آثارها على الاقتصاد المصري . (٤)

وبحدوث الأزمة المالية العالمية في أواخر العقد الحادي والعشرين أدت إلى تراجع الأمن الغذائي في المجتمعات النامية والدول العربية، وقد تعاظمت تداعياتها على الساحة الاقتصادية والاجتماعية العربية في السنوات الأخيرة حيث بلغت الفجوة الغذائية نحو ٥٩.٤ مليار دولار نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بعد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن كانت ١٤.٨ مليار في بدايته ومازال إنتاج الحبوب دون نصف الاستهلاك على المستوى العربي ، فقد قدر مؤشر الاكتفاء الذاتي بنحو ٤٩.٣ في المئة لعام ٢٠٠٩ ، في الوقت ذاته تجاوزت البطالة ١٦% وبات ٣٩.٩% من العرب في عداد الفقراء في نهاية العقد الماضي . وهى نسبة مرتفعة جدا أدت إلى حالة من عدم الأمان الاجتماعي ، قاد بدوره إلى الاحتجاجات الشعبية والثورة وعصيان الفلاحين خصوصا على الأنظمة وقد ظهرت هذه الملامح واضحة في انتفاضات الشعب المصري وغيرها .

ولم تكن أزمة الغذاء والأمن الغذائي مسألة طارئة بل هي متأصلة في المجتمعات العربية وخاصة مصر، نتيجة الركود والتباطؤ في استجابة الموارد للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعدم كفاءة السياسات الموضوعة ، خاصة السياسات الزراعية في معالجة الصدمات الحاصلة في أسواق الغذاء، فضلا عن السياسات الجزئية والآنية، والذى عبر عنها سالم توفيق النجفي في كتابه سياسات الأمن الغذائي العربي، حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير، رؤية للمستقبل، (٥) حيث أن هذه السياسات أدت إلى ظاهرة ارتفاع أسعار الغذاء وأن نمط هذه السياسات الزراعية في العالم العربي – وخاصة مصر ، مقارنة بنظيرتيها في الاقتصادات المتقدمة، وأن هناك فارق كبير بينهما – أدت إلى إنتاج حالات من البؤس والحرمان والفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي، فضلا عن هدر الموارد والطاقات والمياه خصوصًا، وبتطبيق سياسات تحرير الزراعة منذ منتصف السبعينيات وخاصة الثمانينيات، ومع تزايد عجلة تبعية الاقتصاد المصري للرأسمالية الحديثة وسياسات التكيف الهيكلي منذ أوائل التسعينيات لتكثف من استغلال صغار الملاك المنتجين الفلاحين محليا وعالميا ، مع تركيز الطبقة المسيطرة في تنفيذ هذه السياسات من خلال عدة مرتكزات سياسية وقانونية تتعلق بأوضاع الفلاحين المصريين ، خاصة صغارهم وفقراءهم من جهة والسياسة الزراعية والإنتاج الزراعي من جهة اخرى تمثلت أهم هذه السياسات في الآتي:-(٦)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- إلغاء قانون الدورة الزراعية .
- تفكيك الحركة التعاونية الزراعية بإحلال بنوك التنمية والائتمان الزراعي بديلا عنها (قانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦).
- انسحاب الدولة الكبير من سياسة توجيه ودعم الزراعة ائتمانا وإنتاجا وتسويقا، وذلك بتحويل بنوك التسليف والقرى إلى بنوك تجارية ورفع سعر الفائدة من ٤% إلى ١٨% ورفع الدعم عن كل مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات وأعلاف وأدوات وآلات زراعية ولقاحات وتركها للسوق الحرة، مع منع تسجيل المستأجرين من فقراء الفلاحين كحائزين في الجمعيات الزراعية وحرمانهم من الحصول بأنفسهم على مستلزمات الإنتاج الزراعي لصالح كبار الملاك ، وهيمنة تجار السوق واحتكار الأسعار من خلال شراء المحاصيل الزراعية .
- تجاهل الحد الأقصى للملكية في الأراضي المستصلحة الجديدة وتمتع الملاك الكبار لتلك الأراضي والشركات الزراعية الأجنبية والمصرية بأولوية الموارد المائية على حساب الأراضي القديمة.
- انخفاض النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلى وفى الاستثمارات في إطار القطاعات السلعية للزراعة مقارنة بالقطاعات الخدمية.
- إتباع سياسة تصدير تعتمد على رخص العمالة الزراعية المصرية، وأدنى سعر ممكن لمحصول الفلاح.
- الاعتماد الأساسي والمتزايد في المتطلبات الغذائية على الخارج وخاصة مستلزمات الإنتاج.

إذا السياسات الزراعية في السنوات الأخيرة وقبل ثورة ٣٠ يونيو أفقرت الفلاحين وأصبحوا غير قادرين على الإنتاج لعدم توفير وسائل الإنتاج المناسبة لهم وأهمها الأسمدة والمبيدات ومستلزمات الإنتاج الزراعي. وهذا الكلام عن لسان وزير الزراعة الحالي د. صلاح هلال تحت عنوان: السياسات الزراعية الأخيرة أفقرت الفلاح. (٧)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والملاحظ هنا أن الريف المصري وفلاحوه عانى من العواقب الاقتصادية والاجتماعية التي عانى فيها الاقتصاد والمواطن المصري خلال السنوات الأخيرة – قبل قيام الثورة – وذلك منذ تطبيق سياسات ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي أو تطبيق برامج التكيف الهيكلي وكانت أهم تلك السياسات والتي تم تطبيقها في القطاع الزراعي وعانى منها صغار المزارعين والمنتجين من الفلاحين، وهي: السياسة المالية، حيث تقليص الدعم من على مستلزمات الانتاج الزراعي وخاصة الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي الزراعية وهى ما تسمى مدخلات الإنتاج الزراعي، ثم سياسة الأراضي وإعادة النظر في العلاقة بين الملاك والمستأجرين من صغار الفلاحين للأراضي الزراعية، هاتان السياستان أضرتا بالفلاحين وبالعملية الإنتاجية الزراعية في الريف المصري ، كل هذا أدى إلى دخول الفلاحين في الثورة وحدوث الاعتصامات والعصيان ومظاهرات الفلاحين في كافة أنحاء القرى والريف المصري . (٨)

٢- مشكلة البحث والأهداف والتساؤلات :-

على الرغم من أن هناك العديد من الأبحاث والكتب والمقالات المنشورة ضمن الأدبيات السوسيولوجية والتي اهتمت بتحليل السياسات الزراعية في مصر وبصفة خاصة قبل ثورة ٢٥ يناير ، إلا أن دراسة وتحليل اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين والمنتجين زراعيا في واقع الريف المصري والكشف عن ردود أفعالهم قبولا أو رفضا لواقعهم المجتمعي وما يقع عليهم من سياسات تغييرية من حين لأخر، كل هذا – إلى جانب الأخذ برأيهم وأشراكهم في وضع سياسات الإنتاج الزراعي المستقبلية خاصة بعد الثورة .. لم ينل حظه من هذه الدراسات والابحاث والتحليلات العلمية الموضوعية، حتى وقت كتابتنا هذا البحث، وهو الأمر الذى دفع بالباحث إلى الشروع في إجرائه .

لذا وفى ظل سياسات الزراعة المجحفة والظالمة للريف المصري وواقع الإنتاج الزراعي لصغار الفلاحين، هذا فضلا عن الظلم والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي لهم عبر فترات تاريخية مختلفة في مصر، وإهمال الحكومات المتعاقبة للمجال الزراعي وللفلاحين، فقد كانت ميزانية وزارة الزراعة المدرجة في الميزانية العامة للدولة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢.٦ مليار جنية في العام حتى عام ٢٠٠٥، حيث تم خفضها بدءا من هذا العام حتى وصلت في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٦٥٩ مليون جنية فقط أي تم تخفيضها بنسبة ٧٥% حتى جاءت الحكومة الانتقالية فرفعت الميزانية لوزارة الزراعة لعام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ١.٦ مليار، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أنها غير كافية ، وهذا ما يؤكد أن قضية دعم مستلزمات الانتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وتقاوى وميكنة هي بعيدة كل البعد عن سياسة الحكومة الانتقالية وأنها كذلك لا تختلف في هذا الشأن عن سابقتها من حكومات مصرية متعاقبة .

وفى مواجهة تلك الأوضاع والأزمات قام الفلاحون في الريف المصري بـ ١٥٨ احتجاجا فلاحيا تمثلت في ٧٤ اعتصاما و ٨٤ تظاهرة . ومن بين أكثر التظاهرات حشدا قام ما يقرب من ٣ آلاف فلاح من منتفعي أراضي الأوقاف بالتظاهر أمام مجلس رئاسة الوزراء في يوم ٥ مايو مطالبين بتملك الأراضي الذين يزرعونها من ٦٠ عامًا. ولا مجيب فقاموا بالتظاهر من جديد أمام رئاسة مجلس الوزراء يوم ٨ يونيو وتم القبض على عدد كبير منهم والأفراج عنهم فيما بعد .

أيضا قام فلاحو منطقة السادات بالتظاهر أكثر من مرة في شهري مايو ويونيو بعد أن قامت الحكومة بطردهم من الأراضي وغيرها من تظاهرات ، كتظاهر فلاحوا قرية عزبة الباشا مركز أبو كبير بالشرقية للمطالبة بتعديل قانون الملاك والمستأجرين في الأراضي الزراعية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ . ووضع سقف أعلى لإيجار الفدان من الأرض الزراعية. أيضًا تظاهر فلاحي مركز ناصر ببنى سويف وآخرون اما احتجاجًا على أسعار التقاوي والمبيدات ونقص مياه الري ... إلخ . وقد توزعت حوادث العنف والتظاهر واحتجاج صغار الملاك والمزارعين من الفلاحين ما بين الوجه البحري الذى استأثر بـ ١٨٢ حادثة أي بنسبة ٦٠% في حين كان نصيب الوجه القبلي ١٢٢ حادثة بنسبة ٤٠% وقد سقط من جراء تلك الحوادث ٢٣١ قتيلا و ٩٩٨ مصابا ، كما تم القبض على ١١٨٨ على خلفية تلك الأحداث، ووقعت تلك الحوادث في ٢٠ محافظة موزعة على محافظات الجمهورية وكان نصيب محافظة المنوفية على سبيل المثال ١٦ حادثة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لدى الأفراد [١٠] . وتكمن أهمية الاتجاهات في الحكم على القضايا والمسائل المرتبطة بالواقع الاجتماعي المعاش وفى معرفة طبيعة الاتجاه وشدته نحو موضوع معين .

ولقد تعددت تعريفات الاتجاهات ومنها :

– تعريف " ألبورت " Allport ، للاتجاه على أنه إحدى حالات التهيؤ والتأهب العقلي العصبي التي تنظمها الخبرة ولها فعل توجيه على استجابات الأفراد للأشياء والمواقف المختلفة .

أما " بوجاردس " Bogardus ، فيرى الاتجاه بأنه نزعة للتصريف سواء إيجابيا أو سلبيا نحو وضع ما في البيئة التي تحدد قيمًا إيجابية أو سلبية لهذا التصرف. ويعرفها "هارى أبشو" Upshow، بأنها المواقف التي يتخذها الأفراد في مواجهة القضايا والمسائل والأمور المحيطة بهم ، حيث يستدل على المواقف من خلال النظر إلى الاتجاه على أنه بناء يتكون من أجزاء ثلاث هي: الأول، يغلب عليه الطابع المعرفي ويشير إلى المعلومات التي لدى الفرد والمتعلقة بهذه القضايا أو المسائل. والثاني، سلوكي ويتمثل في الأفعال التي يقوم بها الفرد أو يعمل على الدفاع عنها أو تسهيلها فيما يتصل بهذه القضايا. وثالث هذه المكونات انفعالي ويعبر عن مشاعر الفرد لكل ما يتصل بهذه القضايا. ويعرفها "كامبيل" Kampel ، في أنها أي الاتجاهات الاجتماعية بأنها تتمثل فيما بين استجابات الأفراد نحو المواقف الاجتماعية من اتساق واتفاق. وفى تعريف قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية بأنه، الشعور بالتأييد أو المعارضة إزاء موضوع معين كجماعة معينة أو فكرة أو قضية كالاتجاه نحو سياسة معينة أو نحو القومية العربية ويتكون بالخبرة والاكتساب ويمكن تعديله. وللاتجاهات أربع خصائص أساسية هي موضوع الاتجاه، وجهة الاتجاه: التفضيل أو الرفض وتنطوي على تقويم، ودرجة الشدة وأخيرا العقلانية. أيضا للاتجاهات ثلاث مكونات رئيسية وهي: مكون عاطفي انفعالي ويعود إلى مشاعر الفرد ورغباته حول قضية اجتماعية ما أو قيمة معينة، إما في الاقبال عليه أو النفور منه أي قد تكون الاستجابة سلبية أو إيجابية، وهذا يرجع إلى الجانب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اذن التعرف على اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين المصريين نحو السياسات الزراعية المتغيرة وأهم استجاباتهم وردود أفعالهم نحو هذه السياسات إما بالقبول أو الرفض يمثل الهدف الأساسي لهذا البحث والقضية المحورية التي يدور حولها. ومنه حددنا مجموعة من الأهداف الفرعية الهامه وهى :-

أ- التعرف على طبيعة استجابات صغار الفلاحين نحو السياسات الزراعية في الإنتاج الزراعي بعد الثورة في الريف المصري .

ب- رصد أهم هذه السياسات في الإنتاج الزراعي للفلاحين :-

- أسعار المحاصيل الزراعية : القمح ، القطن ، والذرة .
- قروض صغار المزارعين من الفلاحين من بنك التنمية والائتمان الزراعي وتعثرهم في السداد وموقف الدولة والحكومة منها.
- أسعار البذور، السماد والتقاوي: مدخلات الإنتاج الزراعي .
- السوق الزراعية الرأسمالية ودور التجار والمعاملات الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية واستغلال صغار الفلاحين .
- الجمعيات التعاونية الزراعية ودور المرشد الزراعي .
- نقابات الفلاحين والتعاونيات ودورها في تنظيم وتوعية الفلاحين .
- أسعار الأرض الزراعية وتفتيت الملكية الزراعية والتعدي عليها .
- مشكلة نقص المياه للري وخصوبة الأرض الزراعية .
- دور الدولة في وضع سياسات زراعية لصالح صغار المزارعين لرفع مستوى معيشتهم، اجتماعيا واقتصاديا وصحيا .

ج- إلقاء الضوء على ردود أفعال صغار المزارعين من الفلاحين قبولا أو رفضا لهذه الإجراءات والسياسات الزراعية الموضوعة من قبل الدولة والحكومة ووزارة الزراعة بعد الثورة .

د- التعرف على آراء وتصورات الفلاحين حول هذه السياسات الزراعية ومستقبل هذه السياسات وكيفية الحل من وجهة نظرهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨- إجراء هذه الدراسة نظرا لندرة الأبحاث العلمية والدراسات السابقة حول هذه السياسات الزراعية حديثا فيما بعد ثورة ٣٠ يونيو والتوصل إلى نتائج ميدانية موضوعية تسهم في إثراء مجال علم الاجتماع والتنمية الريفية وعلم الاجتماع السياسي ونظرية علم الاجتماع عامة، خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين طبقة الفلاحين عامة وصغار المزارعين منهم وبين الدولة في المجتمع المصري.

التساؤلات :-

ووفقا لأهداف البحث السابقة وقضاياه الأساسية تم تحديد تساؤلاته وهي:-

تساؤل أساسي: ما طبيعة استجابات صغار الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتغيرة في الريف بعد ثورة ٣٠ يونيو ؟

وجاءت عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :-

١- ما هي أهم هذه السياسات الزراعية الأخيرة ضمن الانتاج الزراعي في الريف ؟

٢- ما هو موقف صغار المزارعين من الفلاحين تجاه هذه الإجراءات التي وضعتها الدولة في العملية الانتاجية الزراعية ؟

٣- هل ردود أفعال الفلاحين تجاه هذه السياسات تتسم بالقبول أو الرفض وما هي الأسباب من وراء ذلك ؟

٤- ما هي رؤى وتصورات صغار الفلاحين تجاه مستقبليات هذه السياسات الزراعية في الريف المصري ؟

٣- مفاهيم ثلاث أساسية للبحث :-

سوف يأخذ هذا البحث بمجموعة من المفاهيم الأساسية والتي تسهم في توضيح الطريق والرؤية التحليلية للباحث ، خاصة بعد تحديد التعريف الإجرائي لكل مفهوم وكمؤشر هام سوف تأخذ به الدراسة الميدانية في تحليلاتها النظرية والامبيريقية

(أ) **الاتجاهات Attitudes** :- تعد الاتجاهات ذات صلة وثيقة بحياة الانسان وبأفكاره وقيمه وثقافته وسلوكه ، ولكل إنسان اتجاهاته الخاصة به نحو القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، وهذه الاتجاهات جاءت بعد مراحل التنشئة الاجتماعية والظروف الخاصة التي مر بها هذا الإنسان وبعد خبراته السابقة وطبيعة المجتمع الذى نشأ فيه وغيرها من العوامل التي تسهم في تكوين الاتجاهات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العاطفي لكل إنسان، وأحيانا يكون هذا الشعور بالقبول أو الرفض أو الرضى وعدم الرضا .

مكون آخر للاتجاهات، هو المكون المعرفي، ويشير إلى المعلومات والمعارف والآراء والتصورات والأحكام والقيم والمعتقدات التي ترتبط بموضوع الاتجاه، فكلما كانت معرفة الفرد بهذا الموضوع أكثر كان اتجاهه واضحا أكثر والعكس صحيح. والمكون الثالث والأخير هو السلوكي، ويتمثل في استجابة الفرد تجاه موضوع الاتجاه بطريقة ما، وقد تكون سلبية أو إيجابية. ومن خصائص الاتجاهات، أنها مكتسبة ومتعلمة وقابلة للتعديل والتطور، وتتمتع الاتجاهات أيضا بالثبات والاستقلال النسبي وتتدرج الاتجاهات من الايجابية الشديدة إلى السلبية الشديدة أيضا ، وهى قابلة للقياس والتقويم وتوجه سلوك الأفراد والجماعات في كثير من الأحيان. وترتبط الاتجاهات بثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وتختلف من بيئة اجتماعية لأخرى. وللاتجاهات أنواع منها، الاتجاهات الجماعية والفردية، والاتجاهات الإيجابية والسلبية ثم أخيرًا الاتجاهات القوية والاتجاهات الضعيفة. ويتم التعبير عن الاتجاهات بطريقتين هما: الأولى: لفظية تلقائية حيث التعبير عن الاتجاه بشكل صريح وعلني في حديثه. ثم الثانية وهى الطريقة العملية وهى تتم من خلال السلوك والتصرفات .

ومن وظائف الاتجاهات، أنها تحدد طريق السلوك وتفسره، وينظم الاتجاه العمليات الدافعية والادراكية والمعرفية، وتنعكس الاتجاهات في سلوك الفرد وأقواله وأفعاله وتفاعله مع الأخرين ضمن مجتمعه . والاتجاه ييسر للفرد القدرة على اتخاذ القرارات في المواقف الاجتماعية المختلفة ، ويجعل الاتجاه الفرد يفكر ويناقش ويدرك موضوعات ومشكلات ومعتقدات مجتمعه . وأخيرا ، هناك عوامل هامة تؤثر في تحديد أو تكوين الاتجاهات هي : الأسرة ، المدرسة والمجتمع [١١] .

ومن عرضنا السابق لمفهوم الاتجاهات وتقديم أهم التعريفات حوله ، يلاحظ أنه من بين مفاهيم علم النفس الاجتماعي الهامة والجوهرية والتي لها أهمية كبرى أيضا في مجال أبحاث ودراسات علم الاجتماع ، حيث نستشهد بحديث "هربرت سبنر" فهو من أوائل الذين استخدموا مصطلح الاتجاهات ، حيث قال أن الوصول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى الأحكام الصحيحة في المسائل المثيرة للجدل يعتمد إلى حد كبير على الاتجاه الذهني للفرد الذى يصغى إلى هذا الجدل أو يشارك فيه. ويعتبره المفكر الأمريكي "جوردون ألبورت " من أبرز المفاهيم وأكثرها إلزاما في علم النفس الاجتماعي الأمريكي المعاصر، فليس هناك مصطلح آخر يفوقه في عدد مرات الظهور في الدراسات التجريبية. ويرجع "ألبورت" سبب شيوع وأهمية هذا المفهوم إلى عوامل معينة من أهمها أنه يتسم أي مفهوم الاتجاه – بقدر عال من المرونة يسمح باستخدامه في نطاق الفرد وعلى نطاق الجماعة مما جعله يمثل نقطة التقاء بين علماء النفس وعلماء الاجتماع .

وبناء على ما سبق ونحن بصدد معرفة طبيعة اتجاهات صغار المنتجين من الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتغيرة وخاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو في الريف المصري . سوف يتم استخدام الاتجاهات إجرائيا على أنها " مجموعة المعارف والتصورات والإدراك وكافة الرؤى لجماعات الفلاحين من صغار المزارعين واستجاباتهم قبولا أو رفضا ، راضين أم رافضين ، إيجابيين أو سلبيين تجاه كافة الإجراءات والسياسات التي تضعها أو وضعتها بالفعل الدولة والحكومة المصرية في مجال الإنتاج الزراعي في الريف المصري .

(ب) صغار الفلاحين Small Farmers :- إن صغار المزارعين من الفلاحين في الريف المصري والذين يعملون بأيديهم في الأرض ويقومون بزراعتها، قد أسهموا بدور فعال وجوهري في استقرار المجتمع منذ بدء التاريخ وفى إعطاء مصر اسمها وتشييد حضارتها، حيث أن الفلاح هو أهم عناصر النشاط الانساني في مجمل التاريخ المصري، لأنه أداة هذا النشاط وموضوعه، فهو منتج الغذاء وكثير من الخيرات والحاجات الأساسية للحياة، وغيابه أو تدهوره يعصف بجملة الإنتاج الزراعي، ولطالما أنه إنسان وفرد في المجتمع فهو في نفس الوقت أحد أهداف ذلك الانتاج. ولقد شهدت القرية المصرية تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية كبيرة وعميقة خاصة بعد حدوث ثورتين كبيرتين وهامتين، حيث أدى التغير في أنماط الانتاج وأساليبه وأدواته وأشكال العلاقات بين قوى المجتمع وأطراف العملية الانتاجية إلى تغيرات في طرق كسب العيش وكيفية المعيشة وأيضا تنظيم العلاقات بين أبناء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المجتمع الريفي كأفراد وفئات وشرائح اجتماعية مثلما تغيرت مواطن النفوذ والسلطة والمكانة الاجتماعية ومسبباتها والقيم المرتبطة بها ، وصاحب ذلك أيضا تحولات في نظرة أبناء المجتمع الريفي لأنفسهم وموقعهم ومواقع الآخرين ومكانتهم في هذا الواقع ، والصورة التي تنظم هذه العلاقات وأساليب المعيشة والتطلعات الجديدة لطرائق الحياة داخل وخارج المجتمع الريفي .

فعلى مستوى التحليلات الفكرية السوسيولوجية، نجد أن "ماركس" قدم تعريفا لصغار المزارعين والمنتجين من الفلاحين، بأنهم جماعة من الأفراد يسهمون في نفس العلاقة بوسائل الانتاج وهم في تزايد مستمر من حيث خاصية وعيهم بالمصلحة المشتركة والتنظيم السياسي المشترك أيضا ومقاومتهم المباشرة للطبقات الأخرى في المجتمع، إضافة إلى تعهدهم الفعال في عملية الصراع الطبقي. فالفلاحين موجودين كطبقة ضمن المحتوى التاريخي، فهم يشكلون طبقة واقتصاد أساس في المجتمع الريفي مع أهمية موقعهم من التقسيم الاجتماعي للعمل وفى مصفوفة علاقات الإنتاج السائدة في إطار التكوين الاجتماعي والاقتصادي القائم. في حين ركز "لينين" على الدور الثوري والسلوك السياسي النشط والفعال للفلاحين(١٢).

عموما تحفل الأدبيات السوسيولوجية بالعديد من التعريفات الخاصة بطبقة الفلاحين وأهميتها في المجتمع القروى ، لكن تركيزنا في هذا البحث – إجرائيا، على استخدام مفهوم صغار الملاك والحائزين من الفلاحين المصريين، أو صغار المزارعين المنتجين (بمعنى واحد)، إجرائيا، حيث أنهم جماعة من الفلاحين ضمن طبقة الفلاحين عموما، وهم يمتهنون الفلاحة أو زراعة الأرض كمهنة أساسية ويقيمون بالقرية أو الريف بصورة دائمة ويحوزون أو يمتلكون أقل من (١) فدان، قراريط ويعملون فيها بأيديهم ويساعدهم أفراد عائلاتهم في زراعتها، وهم الذين تقع عليهم سياسات الدولة والحكومة – وزارة الزراعة – في مجال الإنتاج الزراعي فيما قبل الثورة وبعد حدوثها ولهم ردود أفعال تجاه هذه السياسات الزراعية الواقعة عليهم في واقعهم الاجتماعي – الاقتصادي، إما بالقبول أو الرفض نظرا لإحساسهم وإدراكهم ومن ثم معرفتهم / وعيهم بطبيعة هذه السياسات الزراعية في المجتمع الريفي المصري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(ج) السياسات الزراعية المتغيرة Changing Agricultural Policies :-

يختلف محتوى السياسة الزراعية من دولة لأخرى ، مما يؤدى إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي، ونظرا لغياب التفاصيل الإجرائية والتشريعية للخطط القومية في الكثير من المجتمعات النامية ، فإنه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل أو أدوات محددة لتحقيقها ، لذلك فإنه في كثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطط نظرية .

وعلى الرغم من اختلاف السياسات الزراعية من دولة لأخرى إلا أنها تندرج في إطار الحزم التالية :- (١٣)

- سياسة توفير الغذاء ونمط الحيازة الزراعية أو ما يطلق عليها سياسة الانتاج والتراكيب المحصولية والأنماط الزراعية .
- السياسات التمويلية والاستثمارية .
- سياسات التخزين .
- سياسات التسعير .
- سياسات التسويق .
- وأخيرا سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية .

وفى مواضع أخرى ، تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، وهذه الأهداف غالبا ما ترمى إلى تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الأمن الغذائي وذلك لتحقيق أقصي درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين من الفلاحين للتغلب على كافة المعوقات.(١٤)

وفى تأملات الدكتور/ حسن أبو بكر الأولية حول القضايا الزراعية في مصر، يرى أن السياسات الزراعية عبر الفترات التاريخية المختلفة أثرت ولا شك بالسلب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وليس بالإيجاب على نمط الإنتاج الزراعي للفلاحين المصريين وخاصة صغار المنتجين والمزارعين منهم، فقد أثرت سياسات التكيف الهيكلي وقوانين الإيجارات الزراعية على حرمان صغار المزارعين من الحيازات الزراعية الآمنة، وانحياز هذه السياسات والقوانين لكبار المزارعين والملاك والرأسمالية الزراعية الجديدة، مع المضاربة على الأرض الزراعية، وسوء توزيع الحيازة الزراعية مع غياب خريطة دقيقة لأنماط العلاقة بين الأرض والفلاح، وتخبط السياسات فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي مما تسبب في أزمات دورية يعانى منها صغار الفلاحين ويمتد تأثيرها إلى المجتمع كله. وأخيرًا، غياب الإرادة السياسية الواضحة للحفاظ على الأرض الزراعية في وادى الدلتا من التآكل والتفتت [١٥].

ومن خلال السياسة الزراعية التي تتبعها الدولة يتم وضع مجموعة من القوانين المرتبطة بالزراعة المحلية والمنتجات الزراعية الواردة من الخارج وعادة ما تطبق الحكومات هذه السياسات الزراعية بهدف تحقيق نتائج محددة على صعيد الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية ومن بين هذه النتائج على سبيل المثال ، ضمان مستوى ثابت من الامدادات أو استقرار الأسعار أو جودة المنتجات أو انتقاء المنتجات المحلية الجيدة أو الانتفاع بالأرض أو تشغيلها [١٦] .

ويرى " صقر النور " في تصوره لسياسة زراعية بديلة في مصر يتطلب منا ذلك تفكيك الأساطير المنسوجة حول القطاع الزراعي والفلاحين المصريين والتي تشكل حائلا معرفيا يعوق التواصل والتضامن الفعال مع حركات الفلاحين الاجتماعية . فباستعراض السياسة الزراعية في المجتمع المصري تاريخيا، نجد أن عملية التحول الرأسمالي للقطاع الزراعي في مصر بدأت منذ عصر محمد على في عام ١٨٠٥، حيث كان هذا التحول مشوها ومناهضا للزراعة الفلاحية ، أدت عملية التحول إلى نمو قطاع من المزارعين الرأسماليين وزادت الميكنة الزراعية والعمال الأجراء في الريف المصري وجعلت القرية أكثر خضوعا لسيطرة الدولة والسوق ، إضافة إلى الملاك الغائبين، لكن ظلت الأسرة الريفية هي الوحدة الأساسية للإنتاج .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومنذ ١٩٥٢ مرت السياسات الزراعية في مصر بثلاث مراحل أساسية هي الأولى: اعتمدت على مركزية اقتصادية بقيادة الدولة واقتصاد موجه نحو الداخل. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الانفتاح الاقتصادي المحدود. ثم المرحلة الثالثة فهي مرحلة التثبيت والتكيف الهيكلي والتوجهات الليبرالية الجديدة . حيث كان لهذه السياسات الاصلاحية خاصة سياسة التكيف الهيكلي التي اعتمدتها مصر منذ منتصف السبعينات تأثير كبير على المجتمع بشكل عام وريفه بشكل خاص، حيث أدت إلى زيادة معدلات التفاوت الاجتماعي والإفقار لقطاعات كبيرة من سكان الريف. ففي السنوات الثلاثين الأخيرة هدفت استراتيجية الدولة المصرية إلى إخراج الفلاحين من الزراعة ، كما وصفها "راى بوش" سياسة (زراعة بلا فلاحين) عبر دعم المستثمرين الزراعيين وتحويل الفلاحين إلى عمال زراعة . وبالتأكيد حدث انخفاض في نسبة الفلاحين في جملة السكان، مع حدوث زيادة في تنوع سبل عيش صغار الفلاحين وتحول الزراعة بالنسبة لقطاع مهم منهم إلى نشاط لبعض الوقت . فقد تكيف جزء من الفلاحين بطريقة تجعل الزراعة جزءا من سبل عيشتهم في حين تحول جزء آخر منهم إلى مهاجرين دائمين أو تدهورت سبل عيشهم بشكل مزر وتحولهم إلى عمال جدد بالمدن الكبرى والساحلية والدول المجاورة . لكن الزراعة بشكل عام والزراعة الكفافية ظلت مكونا أساسيا في شبكة مركبة لسبل عيش غالبية الفلاحين في الريف المصري [١٧] .

وأولى هذه الأساطير هي إمكانية تصدير الأزهار والفاكهة واستيراد القمح . وفرضت هذه السياسة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والوكالة الأمريكية للتنمية، حيث استيراد القمح من الخارج، وأثبتت أزمة الغذاء الأخيرة في عام ٢٠٠٧ عبثية هذه السياسية .

أما الأسطورة الثانية فتتمثل في عدم كفاءة الزراعة الفلاحية وكفاءة الزراعة على المساحات الكبيرة، نظرا لإمكانية استخدام الميكنة الزراعية الحديثة واعتبار الفلاحين عقبة أمام تطوير الزراعة المصرية. وهذه الأسطورة تم القضاء عليها حيث إن الفلاحون يستخدمون الأراضي والمياه بكفاءة أكبر، وقد أثبت الاقتصاديون منذ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زمن أن هناك علاقة عكسية بين حجم الأرض الزراعية والكفاءة الإنتاجية لها. فالجدارة الانتاجية في مصر أو تحديدا الفلاح المصري يحتل أحد المراكز الخمسة الأولى على مستوى العالم في كفاءة إنتاج محاصيل، القطن والعدس والأرز والفول وقصب السكر والبصل، وذلك وفقا لبيانات التعداد الزراعي حيث أن ٦٠% من إنتاج القطن يتركز في الفئات الأقل من (٥) أفدنة على سبيل المثال .

وأخيرًا، الأسطورة الثالثة تتمثل في إمكانية إحداث تنمية ريفية دون الالتفات للزراعة ودون تمكين الفلاحين من النفاذ الآمن إلى الموارد الطبيعية وإعادة التوزيع العادل للموارد والثروات في الريف. حيث أثبتت تجربة مشروع التنمية الريفية المتكاملة شروق (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) ومشروع الاستهداف الجغرافي للفقر ، مشروع الألف قرية (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩) ، أن التنمية الريفية التي تتجاهل الزراعة والفلاحين، خاصة صغار المنتجين منهم لا تحسن الحياة بالريف ، بل تزيد من التفاوت الاجتماعي فيه في حالات كثيرة ، فليس منطقيا إحداث تنمية ريفية تستبعد تماما مكونا أساسيا لسبل عيش سكان الريف وحجر زاوية البيئة الريفية .

هذه الاساطير الثلاث هي التي سيطرت فترات زمنية طويلة على سياسات التنمية الزراعية والريفية وعلى الصورة النمطية للمسألة الزراعية والفلاحية وهى تحديدا ما يجب على السياسات الزراعية البديلة أن تتجنبها، بمعنى أنه بدلا من اعتبار الزراعة الفلاحية عقبة في سبيل التحول نحو تطوير القطاع الزراعي، يجب النظر إليها على أنها فرصة وإمكانية للتحول نحو زراعة بيئية مستدامة وتحقيق الأمن الغذائي. بدلا من تهميش التنمية الزراعية فى التنمية الريفية ومكافحة الفقر، يجب أن تتحول مسألة النفاذ للموارد الطبيعية إلى أساسية فى التنمية الريفية . وبدلا من دعم الزراعة التصديرية والانتاج للسوق العالمية ندعم الزراعة الفلاحية المواجهة للسوق المحلى مع دعم زراعة صغار الفلاحين ماديا وتقنيا حتى يمكن القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية في الريف المصري .

وكما يشير " فاندر بورخ " إلى أن الزراعة هي علاقة بين المجتمع والفلاحين والبيئة، مع تصور أن إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والبيئة والفلاحين هي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مدخل لبناء سياسة زراعية بديلة، مع إعادة صياغة هذه العلاقة حينما تحدد الدولة سياساتها الزراعية دون الخضوع لاملاءات أو شروط إما من المجتمع – داخليا، او خارجيًا لتصبح العلاقة بين الفلاحين والمجتمع والدولة والبيئة . مثلما أشارت "ريم سعد" في مقالات عدة بجريدة الشروق[١٨]، عن أوضاع الفلاحين ودسترة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لهم ومسألة السيادة الغذائية ، فلابد لأية سياسة زراعية في مصر ما بعد الثورة أن تنحاز وبوضوح إلى صغار الفلاحين وأن تنمية الانتاج الزراعي العائلي كركيزة أساسية للزراعة المصرية ونقطة قوتها الأولى. حيث إن دعم صغار الفلاحين هو أفضل الطرق للتعامل الجذري مع قضية الفقر الريفي علاوة على فوائده الكبيرة على مستوى الاقتصاد القومي وهذا ما نجده في المادة (٧٩) بالدستور المصري الجديد ٢٠١٣، والذى وضعته لجنة الخمسين كنقطة انطلاق جيدة لسياسة زراعية وريفية بديلة.

مما سبق سوف نستخدم مفهوم السياسة الزراعية البديلة في التعريف الإجرائي، على أنها مجموعة القوانين والتشريعات التي تضعها الدولة من خلال الحكومة ووزارة الزراعة والتي تتعلق بكافة أبعاد العملية الانتاجية الزراعية في الريف المصري والتي من شأنها أن تمس حياة وواقع صغار الفلاحين المنتجين من ملكية الأرض، والمحاصيل وأسعار البذور والتقاوي والمبيدات الزراعية وطبيعة المحاصيل وتسويقها محليا أو خارجيا ، ودور الجمعيات الزراعية والتعاونية ونقابات الفلاحين ، حتى تعامل صغار الفلاحين مع بنوك التنمية والتسليف الزراعي والقروض... إلخ ، علاوة على دور الدولة تجاه هذه السياسات الزراعية ، وطبيعة هذا الدور وهل تقف الدولة بجانب الفلاح وأي من هذه السياسات الزراعية الحديثة (المتغيرة) الموضوعة بعد ثورة ٣٠ يونيو هي في مصلحة صغار الملاك والمنتجين من الفلاحين أم عكس ذلك ضد مصلحة الفلاح . وهل قبل وضع هذه السياسات من قبل الدولة تأخذ الدولة برأي صغار الفلاحين المزارعين حول هذه السياسات أم غير ذلك تفرض عليهم من فوق واقعهم المعاش بالقرية المصرية .. هذا ما سوف يجيب عليه الفلاحون في الواقع الميداني لقرية الدراسة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- المدخل النظري والدراسات السابقة :-

وفقا لطبيعة مشكلة هذا البحث والهدف منه وهو التعرف على طبيعة اتجاهات صغار الفلاحين المنتجين نحو السياسات الزراعية المتغيرة بعد ثورة ٣٠ يونيو في الريف المصري. سوف نعرض نتائج بعض أهم الدراسات السابقة والبحوث في هذا المجال، وعلى ضوئها يمكننا تحديد أهم المداخل الفكرية والنظرية السوسيولوجية التي سوف تسهم بشكل كبير في تحليل مشكلة البحث وإثراء الإطار النظري والفكري لها .

ففي دراسة "غادة حفناوي" حول تقييم آثار سياسات تحرير الزراعة على الفقر المصري[١٩]، هذا من جانب مع اقتراح سياسات زراعية بديلة للحد من الفقر من ناحية اخرى. حيث أكدت الدراسة على ارتباط الفقر لدى الفلاحين في المجتمع الريفي بعوامل عديدة كحجم الأسرة ونسبة الإعالة والأمية والبطالة. واتجهت الدراسة إلى اكتشاف مدى النفاذ للموارد من قبل الفقراء من الفلاحين سواء كانت الأرض أو القروض أو البنية الأساسية أو التكنولوجيا، وذلك بإلقاء الضوء على العوامل المحددة لدرجة النفاذ للموارد، مثال ذلك فيما يتعلق بالأرض هناك عوامل عديدة مثل ندرة الأراضي الزراعية وهيكل الملكية الزراعية والمشاكل البيئية وتجريف الاراضي الزراعية-.

ففيما يتعلق بالتكنولوجيا، الملاحظ أن صغار الفلاحين المزارعين لا يميلون إلى استخدام التكنولوجيا، إما لكلفتها العالية أو لعدم تعودهم عليها. وبناء على ذلك فإن عدم قدرة الفقراء أو صغار الفلاحين المزارعين، على الوصول أو النفاذ للموارد الريفية يؤدي إلى مزيد من إفقارهم. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة وهي: أن أي استراتيجية تضعها الدولة للتخفيف من حدة الفقر في الريف المصري يستدعى إنجاز نمو سريع ومتواصل وهذا هو المخرج الأساسي ، فضلا عن أن النمو الزراعي يعد أيضا حافز للنمو الاقتصادي في كل المجتمعات منخفضة الدخل ، كما أشارت الدراسة إلى وجود درجة من التداخل والتعقد بين أبعاد الفقر ، لذلك فإن أي سياسة للتعامل مع مشكلة الفقر لابد وأن تكون سياسة متكاملة ، بمعنى تجنب صياغة سياسات اقتصادية منفصلة، كسياسة الحد من الفقر وسياسة للتكيف الهيكلي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وسياسة للنمو .. لكن لابد من سياسة شاملة تراعى كافة الأبعاد والسابق الإشارة إليها ، كالنمو، الفقر والحفاظ على البيئة .

وفى دراسة غاية في الأهمية ل: " بشير صقر" حول الجوع وأوهام الأمن الغذائي في مصر(٢٠). حدد الباحث منذ البداية مشكلة هذا البحث في أن أزمة الغذاء على النطاق العالمي لا صلة لها بنقص إنتاجه أو بقلة المعروض منه مقارنة بحجم الطلب العالمي عليه بل ترتكز في كونها أزمة توزيعه على قارات العالم ومجتمعاته وداخل كل مجتمع على فئاته وطبقاته. لذا كان هدف هذه الورقة البحثية هو أن احتكار إنتاج الغذاء وحيازته والمتاجرة فيه هي العنصر الأهم في اجتياح مناطق عديدة من العالم من جوع وضعف أو انعدام القدرة على حيازته أو شرائه . ومن هنا فلابد من الضروري البحث عن أزمة الغذاء داخل كل مجتمع على حده والبحث داخل حدود هذا المجتمع عن الأسباب المباشرة.

هذا وقد لعبت السياسة العامة للدولة في مصر التي توجه السياسة الزراعية طيلة حوالى نصف قرن دورا ليس في تخفيف الأزمة وتجاوز مختنقاتها بقدر ما فاقمتها ويأتي في مقدمة هذه السياسات في الفترة ما قبل الثورة، سياسة التكيف الهيكلي أو هيكلية الزراعة والتي استهدفت:-

١- التجاهل التام لوظيفة الأرض الاجتماعية والمتمثلة في دورها في سد احتياجات الشعب الغذائية .

٢- الشروع القضاء على نمط الإنتاج الفلاحي الصغير الذى يشكل النمط السائد في مصر ويشتغل به حوالى ٤١٣ الفلاحين لصالح نمط آخر وهو الزراعة الكثيفة والمزارع الواسعة الذى يتبناه الكبار من الملاك والمستثمرين في الريف .

٣- رفع الدعم عن مستلزمات الزراعة ورفع إيجارات الأرض الزراعية ومضاعفة الضرائب عليها ورفع أسعار فائدة القروض الزراعية .

٤- إحتكار تجارة ما ينتجه الفلاحون من حاصلات زراعية بواسطة الدولة والقطاع الخاص لمحاصرة أسعارها ليصبح عائد الفلاحين من زراعاتهم ضعيفا لا يكفى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لحياة كريمة وعمل مجز، مما دفع أعدادا هائلة من صغار الملاك من الفلاحين لبيع أراضيهم ومن المستأجرين لاعتزال حرفة الزراعة وهجرة الريف .

٥- الارتداد العملي عن قوانين الإصلاح الزراعي ، وإصدار قانون الإيجارات الزراعية (١٩٩٢/١٩٩٦) الذى أدى إلى طرد المستأجرين من أراضيهم ورفع الإيجارات لمستويات أدت إلى هجر مهنة الزراعة. بخلاف ما أنشأته الحكومة من محاكم استثنائية (محاكم القيم) لدعم أغنياء الريف وورثة إقطاعيه في تجريد صغار الفلاحين من أراضيهم .

٦- تعديل السياسة الزراعية بما يدير ظهرها لإنتاج محاصيل الغذاء عن طريق سياسة تسعيرية تدفع صغار الفلاحين للأحجام عن زراعة الحبوب وسن قوانين معادية للائتمان الزراعي والتعاونيات الفلاحية ، فضلا عن الإجراءات الإدارية التي تدفع صغار وفقراء الفلاحين خارج التعاونيات الزراعية وتحرمهم بالتالي من لقب فلاحين قبل أن تحرمهم من الحصول على مستلزمات الزراعة المدعومة وقروضها الميسرة وضرائبها المحدودة . وفى المقابل إطلاق يد كبار الزراع والملاك في إنتاج المحاصيل للتصدير بدلا من محاصيل الغذاء وبالتالي استيراده .

٧- إطلاق يد الشركات العولمية الكبرى العاملة في إنتاج وتجارة مستلزمات الزراعة : تقاوى وأسمدة ومبيدات، في الريف مما أدى إلى خنق مراكز البحوث الزراعية وتجاهل ما توصلت إليه من نتائج تفيد منظومة الزراعة عموما .

٨- إهمال عملية استصلاح الأراضي من ناحية وقصر توزيع المتوفر منها على الأجانب وكبار الملاك والمزارعين والمستثمرين، وعدم ترشيد مياه الري.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج الهامة التي تشكل آفاقا للحل وهى :-

- وقف عمليات تجريد الفلاحين من أراضيهم والقضاء على نمط إنتاجهم الفلاحي الصغير.
- تفعيل قانون الإصلاح الزراعي .
- دعم مستلزمات الزراعة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- خفض ضريبة الأطيان وأسعار فوائد القروض الزراعية وإيجارات الأراضي الزراعية.
- استبدال سياسة إحلال الصادرات، أي شراء الغذاء من الخارج من عائد التصدير، والمعمول بها حاليا بسياسة الاكتفاء الذاتي من الغذاء المستندة أساسا على زراعة محاصيل الحبوب ثم الخضر.
- إيقاف فوضى الزراعة بإعادة تفعيل قانون الدورة الزراعية ، وإعادة الاعتبار للإرشاد والتعاون والائتمان الزراعي .
- دعم البحوث الزراعية والبيطرية والتعليم الزراعي .
- تشجيع الميكنة الزراعية الملائمة لنمط الإنتاج الزراعي الفلاحي الصغير .
- الإهتمام بطرق الحصاد المقللة للفاقد وبطرق تخزين المحاصيل الزراعية: صوامع ، مكامير وثلاجات .

وأخيرًا، تثقيف صغار الفلاحين ومدهم بطرق الزراعة والحصاد المستحدثة والموفرة للفاقد ولمياه الري. إذا لا يمكن لسياسات الأمن الغذائي أن تنفصل عن سياسات إنهاض الزراعة والفلاحين الفقراء وصغار المزارعين لأنهم ليسوا مجرد عنصر من عناصر العملية الانتاجية يتساوى مع بقية العناصر: كرأس المال، الأرض، قوة العمل ومستلزمات الزراعة، بل باعتبارها هدفا لعملية زراعية شاملة، ولأنهم مواطنون يوفرون غذاء الشعب المصري كله ولا يحصلون على حقوقهم .

وفى دراسة هامة أخرى لـ : "آلان ريتشارد" عن تباين الفلاحين في ظل السياسات الزراعية الحديثة في مصر [٢١]، حيث حدد الباحث طبيعة هذه الدراسة بأنها وصفية لتطور الرأسمالية الزراعية وصيرورة استمرار تمايز الفلاحين في مضمون سياسة الدولة تجاه الزراعة، حيث استخدام الباحث طريقة المسح الشامل بالعينة ودراسة حالة محافظة الشرقية.

وتحددت أهداف الدراسة في محاولة التعرف على عملية تمايز وتباين جماعات الفلاحين وطبيعة الارتباطات والعلاقات السياسية بين سكان الريف المصري، وذلك من خلال تحديد أنماط التفاعل بين الطبقات الاجتماعية وسياسات الدولة داخليا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وخارجيا وأسس الاستقرار وعدم الاستقرار في ظل الارتباط بين الطبقة الاجتماعية والدولة والاقتصاد السياسي العالمي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة تفيد بحثنا هذا وهي :-

١- إن معظم أغنياء الفلاحين في الريف المصري هم المنتفعون من تطورات السوق والسياسات الزراعية الموضوعة في مصر حتى فترة التسعينات، أما صغار الملاك والمزارعين من الفلاحين فهم موجودون بصعوبة كفئات اجتماعية في الريف فأساس التقسيم والتمايز الاجتماعي والطبقي في الريف المصري يتضح من خلال الملكية الزراعية في مقابل انعدام الملكية .

٢- وضوح الفجوة بين الملكية وانعدام الملكية الزراعية ضمن عدد من المتغيرات الأساسية: نصيب وحصة الفلاح من الثروة، مصادر دخل المزرعة وشكل استخدام العمالة في زراعة الأرض.

٣- الاختلاف الواضح بين صغار الملاك من الفلاحين والمعدمين فيما يتعلق بمصادر الدخل ومنفعة العمل .

٤- صغار الملاك من الفلاحين لا يشكلون قوة داخل سوق العمالة الزراعية ، مع استمرار سيطرة أغنياء الفلاحين اجتماعيا في الريف ومن ثم تأثيرهم سياسيا على كافة المستويات الحكومية .

٥- التغيرات الحادثة نتيجة سياسات الحكومة في الزراعة أدت إلى خلق العديد من المشكلات الزراعية ، كالإيجار وارتفاع أسعار المدخلات الخاصة بالإنتاج الزراعي، مع ثبات نموذج إنتاج الاقتصاد المعيشي للفلاحين في القرية المصرية

٦- كافة سياسات الحكومة خاصة إحداث بعض التكيفات في واقع الريف المصري وإنتاجية صغار الفلاحين، جميعها رد فعل لأحداث الشغب في يناير ١٩٧٧ .

وفي دراسة أخرى لـ : "لوسي وودساندرز" و "سهير مهنا"، حول صغار الحائزين من الفلاحين في الاقتصاد المتغير ، دراسة حالة القرية المصرية [٢٢]. حيث أجريت هذه الدراسة على قرية تافانا الأشراف إحدى قرى محافظة المنوفية بهدف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التعرف على حقيقة أوضاع صغار الملاك من الفلاحين والتي ظلت متدهورة طويلا عبر التاريخ المصري .

والذين هم ضمن فرضية أن صغار الملاك من الفلاحين ضمن الخطوة التي تسبق مباشرة أوضاع انعدام الملكية، من خلال تزايد أعداد صغار الفلاحين والمعدمين، كنتيجة لتفتت ملكية الأرض الزراعية الصغيرة كسمة أساسية للتمايزات الرأسمالية في المجتمع الزراعي والتي تؤدي إلى بروليتارية الريف وتزايد أوضاع الفقر في القرية المصرية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة لبحثنا هذا وهي: استمرار عمل العائلة – عائلة صغار الفلاحين كوحدة أساسية للإنتاج الزراعي. وأن أهم أبعاد تفتت الملكية الزراعية هي الأوضاع المتضمنة في أشكال استئجار الأرض الزراعية من كبار الملاك، هذا إلى جانب ظهور العمل التعاقدي. مع تزايد التداخل للعديد من المهن والحرف الأخرى مع الزراعة في القرية المصرية ودخول الأرض الزراعية ضمن عمليات البيع والشراء، تأثير السياسات الزراعية للحكومة المصرية على بنية القرية المصرية بالسلب وليس بالإيجاب، حيث تدنى أوضاع الانتاجية الزراعية في الريف المصري وتزايد معدلات الفقر، وحجم بروليتاريا الريف من الفلاحين .

ومما سبق ، وبعد عرض نتائج دراسات سابقة هامة حول مشكلة البحث، يمكن تحديد أهم الاتجاهات والأطر الفكرية السوسيولوجية والتي سوف تسهم في إثراء وتحليل هذه المشكلة تحليلا ديناميا ، وكذلك وضع مؤشرات يمكن قياسها في واقع المجتمع محل البحث الميداني، والتعرف على طبيعة اتجاهات صغار الملاك المزارعين من الفلاحين – قبولا أو رفضا لكل هذه السياسات والإجراءات التشريعية التي وضعتها الدولة والحكومة المصرية عبر فترات تاريخية وزمنية بعيدة مع حدوث تراكمات وتغيرات في بنية المجتمع المصري عامة وبنية القرية المصرية بصفة خاصة.

هذه السياسات ظلت محاصرة لواقع الفلاحين المنتجين زراعيا، ضمن عملية تطور قوى وعلاقات الإنتاج حتى قيام الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ثم تعديل مسارها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومحاولة تصحيح الأوضاع في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ومازالت الدولة تضع المزيد والمزيد من السياسات الزراعية المتغيرة منها ما هو في صالح صغار الفلاحين ومنها ما هو ضد مصلحته وضد الزراعة عامة وواقع المنتجين من صغار الفلاحين في القرية المصرية خصوصا وبالتالي، أو بطبيعة الحال تجاه هذه السياسات كان لصغار الفلاحين ردود أفعال واستجابات أخذت أحيانًا صورًا من التمرد والعصيان والثورة بهدف تصحيح الأوضاع ولفت انتباه الحكومة والدولة إلى إنهم يشكلون قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يستهان بها ويجب الأخذ برأيهم قبل وضع أي سياسة تختص بشئون الزراعة في مصر .

ويحضرنا هنا آراء "سكوتش" scottish ، ضمن الاقتصاد السياسي الحديث، حيث تحليلاته الاقتصادية للسلوك الانساني والتنظيمات الاجتماعية المتضمنة لهذا السلوك والحركات الاجتماعية، حيث اتجاهي : الاختيار العام : Public Choice ، والاختيار العقلي : Rational Choice ، حيث التركيز على الأفكار الخاصة بالرأي والاتجاه والفعل والاختيار والسلوك وهى جميعها حقائق نهائية لوجود الإنسان الفرد. وهذه الحقيقة المرتبطة بالفرد أو المستوى الميكرو – بنائي، Micro – Structure ، كمستوى منهجي للتحليل ليس فقط لتوضيح الاتجاهات والمعتقدات الخاصة بالفرد وسلوكه واختياراته ولكن أيضًا، طبيعة الجماعة والطبقة الاجتماعية وقيمهم وممتلكاتهم والأسواق والمؤسسات والدولة وجميعها منظمة للفعل والسلوك الاجتماعي للفرد . وبالتالي المستويات العالية للمعتقدات كالأحكام والمعنى المجردة على مستوى الجماعة والمستوى الماكرو – بنائي ، The Level Macro – Stucturel ، حيث تلعب هذه الافتراضات دورًا مهمًا في تحليل استجابات وردود أفعال الفلاحين اجتماعيًا وسياسيًا وكذلك حركاتهم الاجتماعية والسياسية في المجتمع، وأيضا عصيانهم وعنفهم الجماعي أو ثوراتهم (٢٣) .

أيضًا، تتضح أهمية هذه الافتراضات المنهجية في أعمال "ماكس فيبر" التقليدية في علم الاجتماع، خاصة آرائه حول الفعل الاجتماعي وعملية الفهم الكلى للمعاني والتي تتم عن طريق العقل وكيفية معالجة أفعال وتصرفات الفرد داخل

الممسوحة ضوئيا بـ Cam$canner

الاتحادات والتنظيمات البنائية الأساسية، كالدولة والاتحاد والرابطة والإقطاع وغيرها من مفاهيم علم الاجتماع [٢٤]. وثمة اتجاه آخر حول الفعل الاجتماعي والاستجابات واللذان يلعبان دورًا مهمًا في التغير الاجتماعي في المجتمع، نجده متضمنا في أعمال " رويرت بارك " Bark ، والذى أوجد فكرة المؤسسات الاجتماعية. أيضا، كيفية تعبئة الموارد الخاصة بالحركة والسلوك الاجتماعي الذى حددها "أولسون" Olson ، حيث أن الحركات الاجتماعية يتم توجيهها عن طريق السلوك الذى يهدف إلى تحقيق مصالح وأهداف الجماعة . كذلك إسهام "سملسر" وتفسيره تطور البناء الاجتماعي والذى حدده مسبقا عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر " تالكوت بارسونز " Talcott Parsons ، في نظريته العامة للفعل الاجتماعي وأهمية مدخل القيمة كعامل أساسي في تحديد السلوك الاجتماعي والذى من شأنه أن يعطى الفعل الاجتماعي تكيفًا أو ضغطًا على البناء الاجتماعي [٢٥] ومن أهم أفعال الاختيار العقلي والتي تحرك سلوك الفلاحين ، وكما أشار " ماركس " و " ماو " هي أسس الملكية للإنسان والتي يتم إفسادها عن طريق مؤسسات الدولة، كالملكية الخاصة وعقلانية الإقطاع. وبإلغاء هذه الملكية الخاصة مع استئصال الإقطاع واستبدال هذه الأوضاع بعقلانية حديثة وصناعية وأشكال أخرى تكون في مصلحة صغار المنتجين الزراعيين من الفلاحين، من شأنها أن تطور من أوضاع المجتمع عامة والفلاحين بصفة خاصة [٢٦]. وأخيرا ، آراء " ب . أ .أجيوارس " B. E. Aguirre's ، حول الأشكال الأساسية للسلوك الجماعي في الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ ودور الفلاحين الأساسي في تلك الثورة ، حيث تعبئة الفلاحين سياسيا ومباشرة تنظيمهم في المجتمعات المحلية الريفية ومشاركة الفلاحين في برامج وسياسات الحكومة وأهمية القيادة في تنظيم ثورات الفلاحين . وفى أعمال كلا من " سكاهاما " Schama ، و"سكوكبول" Skocpol ، حيث محاولة كلاهما توضيح أسباب الثورة الفرنسية، حيث الأفكار المتعلقة باهتمامات الجماعة أو الطبقة وأفعالها التاريخية وما هي القرارات والاختيارات الهامة ودور القيادة وتنظيم السلوك وما هو متاح من موارد من شأنها أن تعطى الدافعية لسلوك الفلاحين سياسيا والدخول في صراع اجتماعي أو فعاليات الثورة [٢٧] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥- منهجية البحث وأسلوب التحليل :-

يندرج هذا البحث ضمن الأبحاث والدراسات السوسيولوجية ذات الطابع الوصفي التحليلي ، حيث إن إطار مشكلة البحث وأهدافه تتركز جميعها في محاولة التعرف على طبيعة اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين المنتجين في الريف المصري تجاه نحو السياسات الزراعية المتغيرة بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وموقف هؤلاء الفلاحين واستجاباتهم ومجمل ردود أفعالهم قبولا أو رفضا حيال هذه السياسات الزراعية التي وضعتها الدولة .

لذا فقد تم الاعتماد وبصورة أساسية على " **أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة**"، حيث الاستعانة به من خلال محاولة الكشف عن وصف دقيق لطبيعة الظاهرة أو مشكلة البحث وهى حقيقة هذه الاتجاهات الخاصة بصغار الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتعلقة بواقعهم الإنتاجي والمعيشي في المجتمع الريفي .

أما عن "**أدوات جمع البيانات**" ، فوفقا لطبيعة مشكلة البحث وإلى جانب الملاحظة العلمية ، سوف يعتمد البحث على أداة الاستبيان بالمقابلة ، حيث تم تصميم الاستمارة والتي يتم تطبيقها على عينة البحث، وتتضمن خمس قضايا أساسية تسهم في تحليل وتفسير مشكلة البحث وفقا لأهدافه وتساؤلاته، إضافة للبيانات الأساسية التي تساعد في تحديد خصائص عينة البحث مع اتاحة الفرصة لعمل التحليل الكمي وإيجاد العلاقات والارتباطات بين متغيراتها المختلفة وذلك لإبراز خصائص مجتمع البحث .

إذا تمكنا من الحصول على البيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع هذا البحث من مصدرين أساسيين:

الأول : مصدر مكتبي ويتمثل في الإحصاءات الرسمية والدوريات والتعدادات الرسمية والعامة ومختلف السجلات المعتمدة رسميا من كشوف الحيازة الزراعية ومن الوحدة المحلية التابعة لها قرية الدراسة.

والثاني: من خلال الدراسة الميدانية ودراسة الحالات وأخذ الإجابات من خلال دليل الاستبيان .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالنسبة " **لعينة البحث** " فوفقا لطبيعة جمهور البحث المتمثل في صغار الملاك والحائزين من الفلاحين ، فقد حددنا " **المجال البشرى** " للبحث الميداني وفقا لعدد من المحكات الأساسية ووفقا لها سيتم تحديد واختيار عينة الدراسة في القرية وهو :-

١- طبيعة العمل ونوع النشاط الاقتصادي الأساسي الذى يمتهنه عائل الأسرة ، وهى الزراعة بصورة أساسية ، كمصدر أساسي للدخل والمعيشة .

٢- الإقامة بصفة دائمة بالقرية ويمتلك أرض زراعية فدان فأقل أي قراريط .

٣- ملكية وحيازة الأرض الزراعية كأحد وسائل الانتاج الاجتماعي الأساسية، وتأخذ حيازة هذه الأرض الزراعية أشكال أو صور ثلاث للاستثمار: ملك/ إيجار/ مشاركة .

٤- نوعية وطبيعة استثمار الأرض الزراعية وهو إما زراعة المحاصيل الزراعية التقليدية بهدف الاقتصاد المعيشي والاكتفاء الذاتي، إضافة إلى زراعة محاصيل تجارية ونقدية بهدف التسويق، علاوة على ملكية وسائل إنتاجية أخرى، كالمكينة وتكنولوجيات الزراعة الحديثة.

ومن واقع السجلات والبيانات الرسمية وجدنا أن إجمالي الزمام والحيازات المنزرعة بالقرية ١٨٨٩ فدان. وإن إجمالي عدد الملاك والحائزين ١٠٦٧ حائزا، وأن إجمالي ممن أخذت منهم أراضيهم من المستأجرين ١٢٠ مستأجر. وعدد الملاك بالقرية والذين عادت إليهم أراضيهم بعد حل القانون هم ٤٠ مالكا . (٢٨)

وبعد حصد إجمالي عدد السكان بالقرية ومعرفة عدد الأسر، تم اختيار عينة عشوائية من إجمالي سكان القرية مع استبعاد نسبة الوفيات والأطفال ومن هم يقيمون خارج قرية الدراسة، لذلك جاء إجمالي العينة التي تم تطبيق الاستبيان عليها = ٧٥ حالة من صغار الفلاحين والذين يحوزون أقل من أفدان .*

---

* . ويبلغ إجمالي عدد السكان بالقرية = ١٠٩٩٧ ، يمثل الذكور منهم ٦١٢٣ والاناث : ٤٨٧٤ .
سوف نقوم باستخدام " معامل التوافق " لحساب معامل الارتباط من القيم الخام من القانون وعن " مبررات " اختيار قرية الدراسة ، فقد تم اختيار هذه القرية بطريقة عمدية مقصودة ، (ر) ق = ١ - ١/مج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعن "المجال المكاني": أو الجغرافي فقد تم تحديده في قرية دناصور إحدى قرى مركز الشهداء محافظة المنوفية. وجغرافيا تقع هذه القرية على بعد مسافة ستة كيلو مترات غرب مدينة ومركز الشهداء وتقع على الطريق الزراعي رقم (٨٨) الشهداء – دناصور، ويحدها من الشرق قرية أبو كلس ومن الغرب فرع النيل رشيد ومن الشمال قرية زاوية البقلي ومن الجنوب قرية كفر دنشواي وتتبع القرية الوحدة المحلية بدنشواي كقرية أم . ويوجد بالقرية العديد من الخدمات الاجتماعية والأمنية ، ومقر للعمودية ووحدة زراعية ومركز للإسعاف ، وعدد ٢ مدرسة ابتدائية ومدرسة إعدادي، هذا إضافة إلى الوحدة المحلية الاجتماعية بالقرية ومركز شباب مطور .

نظرا لمجموعة من الأسباب بعضها موضوعي والأخرى ذاتية ، فبالنسبة للأسباب الموضوعية فهي :-

١- وفقا للهدف من هذا البحث وهو التعرف على طبيعة اتجاهات صغار الفلاحين المزارعين واستجاباتهم نحو السياسات الزراعية المتغيرة الموضوعة من قبل الدولة والحكومة المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو . فقد تم اختيار هذه القرية لأنها تمثل نموذج

القرية المتغيرة حيث الاتجاه واضح لدى جماعات صغار الفلاحين بالقرية نحو زراعة محاصيل نقدية وتجارية والدخول في نمط الانتاج الزراعي بهدف التسويق إما داخل القرية للمصدرين أو خارجها في المدن الكبرى .

٢- ظهور العديد من المهن الفنية والحرفية كالورش الفنية والإصلاحية لمعدات وميكنة الأدوات الزراعية الحديثة بالقرية مجتمع البحث .

٣- حدوث العديد من جوانب التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدى بعض الفئات والشرائح الاجتماعية بالقرية، إضافة إلى تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديدة على الفلاحين ملاكا ومستأجرين بالقرية .

أما مجموعة الأسباب الذاتية من وراء اختيار هذه القريه فهي إمكانية الاتصال ومقابلة جمهور البحث في القرية بسهولة ويسر، فالباحث يقيم بإحدى القرى المجاورة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقرية البحث وكذلك معرفة جمهور البحث بالقرية بالباحث، ما يجعل لدى المبحوثين إحساسا بالأمان والثقة في الإدلاء بالبيانات .

واخيرا " **المجال الزمنى** " وهى الفترة الزمنية التي استغرقها العمل الميداني منذ إعداد استمارة الاستبيان والزيارات الميدانية وجمع البيانات من مجتمع الدراسة ، حتى كتابة نتائج البحث وهى الفترة من ٢٠١٣١١١١ وحتى ٢٠١٤١٢١٣٠ .

٦- خصائص عينة البحث :-

كشفت البيانات الخاصة بالتركيب النوعي والعمرى والحالة الاجتماعية والتعليمية، وكذلك المهنة ومستوى الدخل وملكية وسائل الانتاج الاجتماعي عن الخصائص التالية :-

١- جاءت جميع أفراد عينة البحث من الذكور وذلك بنسبة ١٠٠% من جملة العينة ، حيث حالات المقابلة بتطبيق الاستبيان على أرباب الأسر من الذكور من جماعات صغار الملاك والحائزين من الفلاحين المزارعين والذين هم يمتهنون الزراعة كعمل أساسي بهدف الاكتفاء الذاتي له ولأسرته .

٢- كشفت بيانات البحث عن أن جميع أفراد العينة من المسلمين فبلغت نسبتهم ١٠٠% ضمن إجمالي عينة البحث .

٣- تركزت فئات العمر لعينة البحث في القرية في المرحلة العمرية من ٣٥-٤٥ سنة وذلك بنسبة ٩٣.٣% من إجمالي العينة وهى فترة عمرية تتسم بالنضج والعقلانية وجاءت اقل نسبة فى الفئة العمرية من ٢٥-٣٥ سنة وذلك بنسبة ٢.٧% من جملة عينة البحث .

٤- وعن الحالة الاجتماعية لعينة البحث كشفت البيانات عن أن معظم أفراد العينة في قرية البحث هم من المتزوجين ، حيث بلغت نسبتهم ٩٢% من إجمالي العينة .

٥- وتوضح البيانات الخاصة بمستوى التعليم والحالة التعليمية أن الأمية مازالت هي التحدي الأعظم لكل عمل تغييري وتنموي بالريف المصري نظرًا لأن الأمية هي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السمة الغالبة على ريف المجتمع المصري ، حيث بلغت نسبتها ٤٩.٣% من جملة العينة .

٦- أوضحت البيانات المتعلقة ، بمستوى الدخل الشهري عن أن أعلى نسبة هي ٦٥.٤% من إجمالي العينة في قرية البحث وهم الذين يحصلون على دخل شهري أقل من ٣٠٠ جنية كحصيلة اساسية من الدخل الزراعي للأرض الزراعية مما يدل على تدنى مستوى الدخل وكذلك مستوى المعيشة لصغار الفلاحين .

٧- كشفت البيانات الخاصة بمصادر الدخل الأخرى لحالات البحث عن أن أعلى نسبة من مصادر الدخل الشهري كانت من ممتلكات وزراعة الأرض الزراعية كمصدر أساسي للدخل وذلك بنسبة ٩٧.٣% ثم نسبة ٩٦% من تربية المواشي ونسبة ٩٣.٣% من عمل الأبناء وكانت أقل نسبة هي من عمل الزوجة أو الوظيفة الحكومية بنسب ٦.٧% و ٤% على التوالي. مما يؤكد أن صغار الفلاحين بالقرية مازالوا يعتمدون بشكل أساسي على مهنة الزراعة والعمل بالأرض الزراعية كمصدر أساسي لا يتغير مطلقا على حد قولهم بالقرية .

٨- أن جملة حيازة الأرض الزراعية بزمام القرية ١٨٨٩ فدان وجملة عدد الملاك والحائزين هم ١٠٦٧ حائز بالقرية وجملة من أخذت منهم أراضيهم هم ١٢٠ حائز بالإيجار في قانون العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية. فوجدنا أن جملة حيازة الأرض الزراعية المملوكة لصغار الفلاحين وهم عينة البحث ال ٧٥ فلاح = ٥٠/٩/٢٤ من جملة حيازة الأرض بقرية البحث. هذا إلى جانب ملكية بعض وسائل الإنتاج الأخرى التقليدية والتكنولوجية الحديثة من موتور مياه ميكنة زراعية .

٩- وجاءت طبيعة الملكية للأرض الزراعية موضحة إلى أن جملة الأرض الزراعية = (٤٥) ف بالملك و (٢٥) ف بالإيجار و (٥) أفدنه هم بالمشاركة لدى صغار الفلاحين المزارعين لعينة البحث بقرية الدراسة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧- تحليل البيانات الأساسية :-

ثانيا : طبيعة الاستجابات وردود الأفعال الخاصة بصغار الفلاحين نحو السياسات الزراعية في الإنتاج الزراعي :-

إن علاقة الفكر والمعرفة بالوجود أو الواقع الاجتماعي علاقة مستمرة وديناميةوذا فاعلية لا انفصام فيها فالوجود والوعي أو الأدراك علاقة تأثير وتأثر متبادل فالفكر والوعي له إطاره الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي الذي يؤثر فيه ومن ثم يحدده ويشكله وبالتالي هو انعكاس صريح له في المجتمع. لذلك فإن الواقع الاجتماعي لأى مجتمع هو المحدد الأساسي لطبيعة الوعى ومستوى الإدراك أو المعرفة. ومن هنا نجد أن المعرفة أو الوعى بقضايا ومشكلات المجتمع والبيئة المحيطة بالإنسان الفرد وكذلك بإبعاد هذا الواقع كافة تتمايز وتختلف بشكل واضح لدى مختلف أفراد المجتمع وبالتالي اختلاف مستوى الوعى والمعرفة الفردية أيضا وكذلك شكل ومستوى الاستجابة لموقف أو وضع معين باختلاف الفئات الاجتماعية في المجتمع ككل. ويشتمل هذا الوعى وتلك المعرفة والإدراك أيضا مجمل الاتجاهات ومختلف الاستجابات: موافقة أو معارضة ورضا وقبول أو رفض وعدم رضا من قبل الأفراد. علاوة على الرؤى وردود الأفعال من جانب فئات المجتمع على مستوى المجتمع المحلي: كالمعرفة بسياسات التغيير والتنمية أو على مستوى ملكية وتطور علاقات الإنتاج الاجتماعي والزراعي بالقرية وكذلك مستوى المعرفة والتصور لمشكلات القرية عموما وعملية الانتاج الزراعي إما مدخلاته أو مخرجاته الأساسية .

فعلى مستوى قرية البحث الميداني ومن خلال سؤال حالات البحث عن سياسات الدولة في الزراعة في فترة ما قبل الثورة وجد أن هناك اتجاها واضحا وإدراكا مكتملا لدى صغار الفلاحين من المنتجين، ومعرفتهم بأوضاع السياسات الزراعية الخاصة بالعملية الإنتاجية الزراعية في الريف المصري، فجاءت معظم إجابات حالات البحث وذلك بنسبة ٩٣.٤% مبينة أنهم على وعى ومعرفة كبيرة بسياسات الدولة في الزراعة قبل ثورة ٣٠ يونيو، ونسبة ٦.٦% هم الذين ليس لديهم معرفة أو دراية حول هذه السياسات الزراعية التي اتبعتها الدولة قبل الثورة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا ما يؤكد على ما سبق ، بأن الدولة خاصة في فترة التسعينات وضعت آليات للسياسات الزراعية وخاصة بتطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي أدت إلى إفقار الفلاحين وتدني الإنتاجية الزراعية وشعور هؤلاء الفلاحين المنتجين بالظلم وابتعاد الدولة عنهم ، ما جعلهم يرفضون هذه السياسات وتتسم استجابتهم بردود أفعال من العنف والمشاركة في الثورة.

وفيما يتعلق بما هي هذه السياسات فيما قبل الثورة رأت الحالات التي أجابت بالمعرفة، أنها تتركز في ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية من تقاوى ومبيدات وبذور وتكاليف الزراعة بصفة عامة ، ثم ظلم صغار الفلاحين خاصة المستأجرين للأرض الزراعية بتركهم لأراضيهم التي يعيشون عليها هم وأسرهم. كذلك تدنى أسعار المحاصيل الزراعية خاصة القطن والقمح مع رفع الحكومة لأيديها ودخول الوسطاء وتجار السوق ليقع صغار الفلاحين فريسة لهم. وبسؤال حالات البحث عن رأيهم في هذه السياسات الزراعية في فترة ما قبل ثورة ٣٠ يونيو، أجمعت حالات البحث على الرفض وعدم القبول لها بشكل قاطع نظرا لأنها أثرت سلبا على العملية الانتاجية الزراعية برمتها في الريف المصري .

وبسؤال حالات البحث عن وضع الزراعة في الوقت الحاضر وخاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو، رأت جماعة الفلاحين من صغار المنتجين بالقرية وذلك بنسب مرتفعة وهى ٩٧.٣% من جملة الإجابات أن أوضاع الانتاج الزراعي أفضل بكثير وتغيرت عما قبل الثورة . وجاءت نسبة ٢.٧% هي التي أجابت بأنها أفضل فيما قبل الثورة عن الوقت الحالي . ولمعرفة ما هي آراء حالات البحث خاصة الذين رأوا أن أوضاعهم ضمن العملية الإنتاجية الزراعية حاليا أفضل عما قبل ، تركزت إجابات حالات البحث في أن سياسات الدولة في مجال الزراعة الآن أفضل نظرا لعدة أمور ومنها إحساس صغار الفلاحين أن الدولة تقف إلى جانبهم ، وتشجعهم على زراعة محاصيل هامة كالقمح والقطن وأن الدولة هي التي سوف تتسلمها منهم مع رفع أسعارها وفى المقابل تخفيض أسعار مدخلات الانتاج خاصة الكيماويات الزراعية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أيضا تعديل أوضاع صغار المنتجين من الفلاحين خاصة المتعثرين في تسديد قروضهم الزراعية من بنوك التسليف والائتمان الزراعي. أما الحالات التي رأت أن هذه السياسات الزراعية كما هي فيما قبل الثورة ولم تتغير، رأت أن الأسباب من وراء آرائهم هذه هو ارتفاع أسعار تكاليف الزراعة مع تدنى أسعار المحاصيل سواء التقليدية أو التجارية ووقوع صغار الفلاحين فريسة لجشع وطمع التجار وأغنياء الفلاحين في السوق الزراعية .

أما اتجاهات صغار الفلاحين المنتجين من حالات البحث الميداني، حول تصورهم وآرائهم فيما يتعلق بأوضاع سياسات الزراعة التي وضعتها الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير أو موجتها التصحيحية بعد ثورة ٣٠ يونيو، جاءت الإجابات موضحة وبنسبة غالبة ٩٨.٧% مؤكدة أنها بعد ثورة ٣٠ يونيو كانت الأفضل نظرا لحرص النظام السياسي الجديد والحكومة الحريصة دائما على تحسين الأوضاع المعيشية في واقع صغار الملاك من الفلاحين في الريف المصري. وبنسبة ١.٣% هي التي لا تعرف وليس لها رأى حول طبيعة السياسات الزراعية.

وعن مدى الرضا والقبول لدى حالات البحث من صغار المنتجين من الفلاحين في الزراعة ، حول السياسات الزراعية بعد ثورة ٣٠ يونيو ، جاءت معظم الاجابات بنسبة ٩٦% مبينة رضاها التام حول طبيعة هذه السياسات الزراعية فيما بعد الثورة ونسبة ٢.٧% جاء رضاهم متوسط الاتجاه حول هذه السياسات ونسبة ١.٣% هم الذين كشفوا عن ضعف اتجاههم حول طبيعة هذه السياسات في مجال الزراعة .

ولمعرفة أسباب الرضا التام عن سياسات الدولة والحكومة المصرية في الزراعة، جاءت كالتالي: تخفيض أسعار البذور والكيماويات الزراعية، ورفع أسعار المنتجات والمحاصيل الزراعية وتشجيع صغار الفلاحين المزارعين على إنتاج وزراعة محاصيل هامة كالقطن الذى ظل مهملا لفترات تاريخية طويلة، مع التزام الحكومة بتسلمه ورفع سعره. وأيضًا وجود حلول لزراعة محصول القمح ومحاولات الحكومة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المستمرة للاكتفاء ذاتيا فيه، مع تعديل وتوفيق أوضاع قروض صغار الفلاحين من بنوك التنمية إما بالإلغاء أو الجدولة على فترات زمنية وميسرة لسدادها.

أما عن الذين جاءت إجاباتهم واتجاهاتهم بالرفض لهذه السياسات الزراعية وكذلك عدم رضاهم عن هذه السياسات هي تركزت في أنهم كانوا يطمحون بأكثر من هذا حيث أن معظم هذه السياسات جاءت من خلال التصريحات الرسمية والوعود الكلامية من قبل الحكومة دون تحقيقها في أرض الواقع الاجتماعي والاقتصادي والزراعي لصغار الفلاحين، ومازالوا ينتظرون أفعال في إنتاجهم الزراعي يحسن من أوضاعهم الإنتاجية والمعيشية .

ثالثا : أهم السياسات الزراعية التي وضعتها الحكومة في الانتاج الزراعي في فترة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو :-

مثلما أشار " بشير صقر " في كتاباته الهامة في موقع الحوار المتمدن ضمن لجنة التضامن الفلاحي في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢ ، كتب حول كشف أكذوبة " هيكلة الزراعة تحقق مصالح الزراعة المصرية ، لأن الوقائع والنتائج الخاصة بتطبيق تلك السياسة على مدى ثلاثة عقود ونصف تجزم بأنها لم تستهدف سوى إلقاء مصر في أحضان التبعية لدول الليبرالية الجديدة المحافظة وتخريب الزراعة. ولا تعمل إلا لصالح كبار رجال الأعمال والمستثمرين وكبار الزراع وملاك الأرض واستبدال سياسة الاكتفاء الذاتي من الغذاء بسياسة إعادة التصدير مع استيراد الغذاء فضلا عن القضاء على زراعة أهم المحاصيل النقدية الكبرى وهو القطن وانهيار ما يرتبط به من صناعات. وأن قوانين: رفع الحراسة والعلاقة بين المالك والمستأجرين ومحاكم القيم ونقل مساحات من أراضي الاصلاح الزراعي إلى هيئة الأوقاف بعد تأسيسها قد أسهمت في تضييق الخناق على فقراء وصغار المنتجين من الفلاحين وطردت مئات الآلاف من المستأجرين من أراضيهم وأجبرت كثيرا من الملاك الصغار على التخلص منها، كما أدت إلى انهيار الجدوى الاقتصادية للزراعة التقليدية لصالح الزراعة الكثيفة والمزارع الواسعة، وهذا ما تسعى إليه الشركات الدولية الكبرى العاملة في مجال إنتاج وتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي وكبار الملاك والمستثمرين في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصر، وهذه السياسات هي المعنية بالقضاء على نمط الزراعة السائد في مصر: وهو نمط الانتاج الفلاحي الصغير.

وبالعودة إلى بيانات البحث الميداني في قرية البحث ، حيث سؤال حالات البحث عن زراعة الأرض أي نوع من المحاصيل الزراعية جاءت الاجابات موضحة أن نسبة كبيرة من عينة البحث موضحة أنهم يحرصون على زراعة المحاصيل التقليدية كالقمح والذرة والشعير والأرز والقطن وذلك بنسبة ٨٦.٧% من جملة الإجابات ونسبة ١٣.٣% هم الذين أكدوا أنهم يزرعون المحاصيل النقدية والتجارية كالفاصوليا والبطاطس والفول الصويا . أما الذين يزرعون المحاصيل التقليدية جاءت كافة إجاباتهم بنسبة ١٠٠% على التوالي هم الذين يزرعون القمح والذرة لاقتصادهم المعيشي والاكتفاء الذاتي هم وأسرهم ونسبة ٤٠% هم الذين يداومون على زراعة الأرز ونسبة ٢٦.٧% يزرعون الشعير .

وفيما يتعلق باتجاهات صغار الملاك من الفلاحين المزارعين حول رأيهم في أسعار المحاصيل الزراعية التي تتسلمها الحكومة منهم ، كشفت بيانات جدول رقم (١٦) والخاص بالرأي حول أسعار المحاصيل التي تتسلمها الحكومة من صغار المنتجين من الفلاحين، جاءت الاجابات مركزة في أن مستوى الأسعار ضعيف جدا ولا يفي بسد احتياجات صغار المزارعين وذلك بنسبة ٤٤% وجاءت اتجاهاتهم واستجاباتهم تتسم بالرفض وعدم القبول أو الرضا، ثم نسبة ٣٣.٣% مبنية أن الأسعار متوسطة ومعقولة وأن "الزراعة تسدد تكلفتها" على حد كلام الفلاحين، ثم نسبة ٢٦.٧% مبينة أن هذه الأسعار التي تحددها الحكومة في الوقت الحالي بعد ثورة ٣٠ يونيو جيدة وتسدد تكلفتها ودا إلى حد ما معقول وأفضل من الأوقات الماضية . وعن الرأي حول أسعار التقاوي والمبيدات الزراعية مدخلات الإنتاج الزراعي، جاءت الإجابات على التوالي بنسبة ٩٤.٧% موضحة أن أسعار مدخلات الانتاج الزراعي مرتفعة جدًا، ونسبة ٤% كشفت عن أن هذه الأسعار معقولة إلى حد ما، ثم نسبة ١.٣% موضحة أن هذه الأسعار رخيصة عما سبق قبل الثورة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعن اتجاه هؤلاء الذين أوضحوا أن أسعار المدخلات للإنتاج الزراعي غالية جدًا جاءت آرائهم موضحة أنهم يتصرفوا في أنهم يؤجرون ما لديهم من أرض ويهجرون الزراعة ويبحثون عن مهن وعمل آخر ، ثم اللجوء إلى الاقتراض من بنوك التنمية بالقرية أو زراعة محاصيل زراعية عادية لا تكلفهم في زراعتها.

وفيما يختص بالاقتراض من بنوك القرية الزراعية، بينت الاجابات أن نسبة ٦٢.٧% من جملة إجابات العينة كشفت عن أنهم اقترضوا من بنك التنمية الزراعية، ثم نسبة ٣٧.٣% رأت أنهم لم يقدموا على هذه الخطوة أبدا ولم يقترضوا وأوضحوا أنهم يعرفون إجراءات بنوك التنمية والفوائد العالية على القروض الزراعية " لكن ما باليد حيلة " ويلجأون إلى القرض على المحاصيل مسبقا نظرًا لاحتياجاتهم ولمواجهة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف الزراعة بصفة عامة . أما الذين لم يقترضوا أو يتعاملوا مسبقا مع هذه البنوك كانت إجاباتهم مغايرة عما سبق من آراء للمقترضين ، وهم أنهم يعرفون بارتفاع فوائد هذه البنوك الجنونية وأنها لا ترحم أي من صغار الفلاحين حين يعجز عن السداد، لذلك فهم لم يقترضوا ولم يتعاملوا معه .

وعن اتجاهات صغار الفلاحين وآرائهم حول دور الجمعيات الزراعية، أوضحت إجابات عينة البحث أن الجمعيات الزراعية بالقرية لا تقوم بأي دور ولا تؤدي أي نفع أو خدمة لصغار الملاك من المزارعين أو صغار المنتجين من الفلاحين، فكانت معظم الإجابات بنسبة ٧٠.٧% هي التي أكدت على ذلك، في المقابل جاءت إجابات بعض الفلاحين بنسبة ٢٩.٣% هي التي رأت بأن الجمعية الزراعية بالقرية هي تقوم بدورها على أكمل وجه وتخدم وتكون في مصلحة صغار الفلاحين بالقرية . ولتوضيح الرؤى الخاصة بأن الجمعية الزراعية لا تؤدي دورها، أوضحت الإجابات بأن دور الجمعية الزراعية اختفى سواء من حيث تسليم الكيماويات أو المبيدات أو التقاوي زي زمان نظرا لترك هذه المدخلات في يد التجار ووسطاء السوق الزراعية ورفع الدعم عنها، مع اختفاء دور المرشد الزراعي الذى يسهم في توعية الفلاح زراعيا وعدم التعريف بأهمية الدورة الزراعية المحصولية، كل هذا أدى إلى ضعف الانتاجية الزراعية ووقوع صغار الفلاحين تحت ظلم واستغلال

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التجار والسماسرة في مجال الزراعة ، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وحدوث أزمات غذائية في مصر .

وبسؤال عينة البحث الميداني عن العضوية في نقابة للفلاحين، جاءت الإجابات مركزة في عدم العضوية وذلك بنسبة ٧٦%، ونسبة ٢٠% هم الذين أكدوا على أنهم أعضاء في نقابة الفلاحين، على حين جاءت نسبة ٤% هي التي كشفت عن أن هذه النقابات ليس لها أي دور زي زمان وغير مقتنعين بها أو وجودها في واقع المجتمع أصلا، وذلك ضمن الاجابات في متغير أخرى تذكر .

أما الذين هم أعضاء أوضحوا أنهم يحضرون اجتماعات خاصة بعد الثورة ويحرصون على التوعية ومعرفة حقوقهم والمزيد، ويجتمعون أو يعتصمون مع قرنائهم من صغار الفلاحين في مقر النقابة أو أي مكان آخر للمطالبة بحقوقهم وتعديل بعض السياسات الزراعية التي هي ليست في مصلحة صغار الفلاحين .

وعن الرأي في أسعار الأرض الزراعية بالقرى في الوقت الحالي جاءت إجابات عينة البحث مبينة أنها مرتفعة جدا وذلك بنسبة ٩٨.٧% وفى المقابل أوضح المبحوثين الأخرين وذلك بنسبة ١.٣% أن أسعار الأرض الزراعية معقولة ولم تتغير كثيرًا عما سبق وقت الثورة.

وبالسؤال عن الأسباب من وراء ارتفاع أسعار الأرض الزراعية جاءت الاجابات موضحة أن بعض صغار الفلاحين هجروا أراضيهم للعمل بالخارج – وأن الزراعة أصبحت ما بتجبش همها. وأن أسعار المحاصيل الزراعية منخفضة في مقابل ارتفاع أسعار مدخلات وتكاليف الانتاج الزراعي كل هذا أدى إلى تزايد ارتفاع الأسعار الخاصة بالأرض الزراعية نظرًا للتعدي من قبل بعض الملاك والتجار في القرى – خاصة في السنوات الثلاثة السابقة بعد ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن – مع اتجاه المواطنين إلى شراء الأرض الزراعية وتبويرها والبناء عليها وغيرها من تجاوزات هددت رقعة الأرض الزراعية وارتفاع أسعار الأرض الزراعية .

وعن اتجاه صغار الفلاحين واستجاباتهم ردود أفعالهم، قبولا أو رفضا لسياسات الدولة في الزراعة فيما بعد الثورة وعن ما كانت هذه السياسات في صالح صغار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملاك من الفلاحين الصغار أم في غير صالحهم ، جاءت معظم الإجابات لعينة البحث كاشفة عن أن سياسات الدولة الزراعية هي في مصلحة صغار الملاك من الفلاحين وذلك بنسبة ٩٧.٣%، في مقابل نسبة ٢.٧% هم الذين رأوا أنها ليست في مصلحة الفلاحين على الإطلاق .

وعن أسباب أن هذه السياسات من قبل الحكومة والدولة ليست في صالح صغار الفلاحين كشفت الاجابات أنها دوما في مصلحة كبار الملاك وأغنياء المزارعين ووسطاء التجارة في مجال الزراعة. وعن أسباب أنها في مصلحة صغار الفلاحين أوضحت الاجابات أن الحكومة في الوقت الحالي تدعم صغار الملاك ومنتجي الزراعة ومستمرة في ذلك وما عهدوه من اتجاه النظام السياسي الحالي، ومحاولاته تغيير منظومة الإنتاج الزراعي بداية من أسعار مدخلات الانتاج ومرورا بأسعار المحاصيل ورفعها بما يحسن من وضع صغار الفلاحين حتى مساعدتهم في تسديد قروض البنك الزراعي ورفع وتحسين مستواهم المعيشي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعا : موقف صغار المزارعين تجاه سياسات الدولة الزراعية الأخيرة :-

أكد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أثناء زيارته إلى محافظة الإسماعيلية على مشاكل الفلاحين بقرية المنايف والأمل وفى مقدمتها مديونيتهم لدى بنك التنمية والائتمان الزراعي وعمليات تقنين أراضي وضع اليد ، ووعد وزير الزراعة خلال زيارته للقريتين بدراسة حالة كل فلاح على حدة وأنه سيتم إعادة فتح مكتب جديد لتهيئة المشروعات والتنمية الزراعية بالمحافظة لخدمة صغار الفلاحين بالإسماعيلية وسيناء وإعادة هيكلة بنك التنمية الزراعية لما فيه مصلحة الفلاح ، وقال الوزير أن سياسات الزراعة في السنوات الأخيرة أفقرت الفلاح وأصبح غير قادر على الإنتاج لعدم توفير وسائل الإنتاج المناسبة له وأهمها الأسمدة والمبيدات الزراعية . وللتعرف على موقف صغار الفلاحين المنتجين للزراعة تجاه السياسات الزراعية التي تضعها الدولة في السنوات الأخيرة وتحديدا فيما بعد ثورة ٣٠ يونيو ومن خلال الاجابات لعينة البحث من صغار الملاك من الفلاحين بقرية الدراسة جاءت كالتالي ، نسبة ٤٨% موضحة أن الموقف تجاه السياسات الزراعية الأخيرة، تجعلهم يحتجون ويتحركوا في جماعات فلاحية للمطالبة بحقوقهم ويعدل السياسات التي ليست في مصلحة صغار الملاك الفلاحين لأن الثورة أتاحت للجميع المطالبة بحقوقهم وتحررنا من الخوف الذي كبلنا طويلا وسنوات عديدة مضت والأمر الآن أصبح مختلفا، حيث التحرر والمطالبة وبقوة للحقوق في المجتمع .

ثم نسبة ٢٦.٧% أكدت على الرفض التام لهذه السياسات ومن ثم عدم التعامل مع أي من مؤسسات الدولة والحكومة بالقرية للابتعاد عن آثار أي من السياسات الزراعية التي في غير مصلحة صغار المزارعين والمنتجين من الفلاحين . ثم نسبة ٢٥.٣% جاءت استجاباتهم ومواقفهم سلبية وليست لها أي من ردود الأفعال الايجابية في القرية .

وعن كيفية الرفض أو ردود الأفعال الغير قابلة لهذه السياسات وأفعال الدولة في مجال الانتاج الزراعي، رأت حالات البحث أنهم يقومون بأفعال الاحتجاج والرفض حتى لو أنهم يدخلون في فعاليات ثورة جديدة حتى تعدل الحكومة من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سياساتها في مجال الزراعة وتحرص على مصلحة صغار الملاك من الفلاحين في الريف المصري .

وعن كيفية السكوت وردود الفعل السلبية تجاه هذه السياسات الزراعية رأت حالات البحث أنهم يلجأون إلى هذه التصرفات نظرا لخوفهم من السياسة والسلطة السياسية والذى مازال مترسب بداخلهم من فترات ماضية وأن الحكومة اللي عايزاه بتعمله بتعمله حتى لو رفضنا هذه السياسات والاجراءات في مجال الانتاج الزراعي. لذلك إحنا بنقبلها ونسكت دون الشروع في عمل شيئ ضد الحكومة .

خامسا : رؤى وتصورات صغار الفلاحين تجاه مستقبل سياسات الدولة الزراعية :-

في كلمة لوزير الزراعة في مؤتمر التنمية الريفية، حيث التأكيد على تحقيق استراتيجية للتنمية الزراعية بهدف دعم صغار المزارعين من الفلاحين، حيث الأعداد له بالتنسيق بين وزارة الزراعة ممثلة في الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات الزراعية ووفد المفوضية الأوروبية بالقاهرة، بهدف الاعلان عن بدء اتخاذ خطوات تنفيذية نحو تطبيق سياسة تنموية لدعم صغار المزارعين .

وقد أكد وزير الزراعة على أنه منذ أن تولت الحكومة المسئولية فقد أخذت على عاتقها مواجهة العديد من المشاكل والموضوعات وخاصة التي تواجه القطاع الزراعي والفلاح المصري " مستقبلا " حيث مواجهة العديد من التحديات ومن أهمها :-

- أزمة الأسمدة والتي تعيق صغار الفلاحين وبشدة وكيف يمكن إيجاد الحلول المناسبة وإيجاد آلية لوصول السماد المدعم لمستحقيه من صغار المنتجين، مع وضع خريطة سمادية علمية حديثة لجميع المحاصيل الزراعية، وتم تطوير نظم الري بما يساعد على رفع الإنتاجية وتقليل الاستهلاك المائي بإتباع أساليب مالية علمية جديدة ليعظم الاستفادة من المياه متمثلة في تنفيذ المشروع القومي لتطوير الري الحقلي على المستوى القومي .
- تفعيل دور صندوق الموازنة الزراعية بالوزارة بما يضمن تحقيق ربح للفلاح من تحديد أسعار تسويق حاصلاته الزراعية بالشكل الذى يحقق ربحا متميزا للفلاح

الممسوحة ضوئيا بـ Cam$canner

- تطوير أداء قطاع الارشاد الزراعي وقطاع الخدمات الزراعية في جميع المراكز والقرى والنجوع بالريف المصري .
- وفيما يخص الاصلاح الزراعي، فقد عانى الكثير من منتفعي الاصلاح الزراعي في مصر من أمرين هامين وهما عدم الحصول على عقود الملكية وإضافة فوائد على المبالغ المالية على أصل الدين المستحق لمنتفعي الاصلاح الزراعي مما جعلهم يتعثرون في السداد فكانا لزاما علينا العمل على دراسة وحل هاتان المشكلتين وفقا للآليات المتاحة.
- تم توجيه إدارات بنوك التنمية والائتمان الزراعي إلى إعداد هيكلة الشون الخاصة به واستخدام الطرق الحديثة لتخزين أكبر قدر من الحبوب للعمل على تقليل الفاقد منها كذلك العمل على تحقيق مصالح صغار الفلاحين من المقترضين وتخفيف الأوضاع عليهم .
- تم الاتفاق مع دولة الإمارات العربية المتحدة على إنشاء صوامع للحبوب لتخزين ١.٥ مليون طن .
- تم طرح البرنامج الجديد للأراضي الصالحة للزراعة وفقا لشروط وضوابط تم دراستها وما يتماشى مع ظروف الفلاحين وشباب الخريجين .
- قطاع الخدمات الزراعية حيث تم توجيهه لإعلان الدورة الزراعية وبداية الزراعة التعاقدية بالقمح والفول وعمل تيسيرات للمتعاقدين من سماد وميكنة وحملات اشرافية وإرشاد .

وقد قامت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بإعداد استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية ومياه الري ، العمالة الزراعية ، ورأس المال ، الادارة والتكنولوجيا بهدف تحقيق زيادة الانتاج الزراعي بنسبة ٤.١% سنويا وبذلك تتحقق معدلات أفضل من الأمن الغذائي والتصدير للخارج .

وبالتوازي مع ما سبق فإن تنويع الاقتصاد الريفي وتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية سوف يسهم في تحقيق نموًا اقتصاديًا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فضلًا عن خلق فرص عمل جديدة وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية الفقيرة ، كما أن تنمية الكوادر المحلية وضمان الإدارة الرشيدة على كافة المستويات سوف يضمن وصول عائد التنمية إلى صغار المزارعين من فقراء الفلاحين .

كما انتهت الوزارة من إعداد البرنامج القطري لها للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والذى يمثل خطة قصيرة الأجل تلبية لمتطلبات الوزارة ويشمل هذا البرنامج أربعة محاور أساسية هي :-

أ- انشاء نظم معلوماتية للزراعة والغذاء على مستوى وزارة الزراعة .

ب- تحقيق التنمية الريفية مع تحسين مستوى المعيشة للفلاح المصري مع خلق فرص للعمل في الريف المصري .

ج- السياسات والأبحاث والمؤسسات والشراكة مع القطاع الخاص من أجل التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي .

د- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتطوير استخدامها لتعظيم وحدة الأرض والمياه في برنامج التنمية الزراعية المستدامة .

لقد آن الأوان في مصر لمنع المزيد من التعدي على الأراضي الزراعية والتهميش الاقتصادي للزراعة باتخاذ إجراءات سياسة جديدة للتخفيف من حدة الفقر في المجتمعات الريفية التي تدعم الاقتصاد المصري والارتقاء بالحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للفلاحين – وخاصة صغار المنتجين منهم في الريف مع تعزيز مبدأ السلامة والاستدامة البيئية بوصفها دعامة رئيسية في البرنامج القومي للتنمية الريفية في المجتمع المصري .

وبسؤال عينة البحث في القرية، عن تصوراتهم لمستقبل السياسات الزراعية التي تضعها الدولة في السنوات الأخيرة، جاءت معظم الإجابات موضحة أن المستقبل سيكون أفضل في ظل القيادة السياسة الجديدة وكذلك جهود الحكومة المستمرة لتحسين الأوضاع، وكان ذلك بنسبة ٩٨.٧%، في مقابل نسبة ضئيلة هي التي رأت أن سياسات الدولة في مجال الإنتاج الزراعي ستكون سيئة وكمثيلتها في السابق وجاءت هذه الإجابات بنسبة ١.٣%. ولمعرفة رأى الحالات التي أقرت بأن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسة الزراعية مستقبلا ستكون أفضل أشارت إلى أن النظام السياسي يهدف إلى تحسين أوضاع الفقراء وخاصة من صغار الفلاحين ، وان وزارة الزراعة بدأت في تعديل أوضاع فقراء الفلاحين ، من قروض أو تخفيض أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي من سماد وتقاوى ومبيدات وفى المقابل رفع أسعار المحاصيل الزراعية مع التزامها بتسلم المحاصيل خاصة القمح ، والأرز مع تشجيع الفلاحين على زراعة القطن المصري، مع تفعيل دور المرشد الزراعي والجمعيات الزراعية ونقابات الفلاحين وإزالة التعديات على الأرض الزراعية .

أما الذين أوضحوا في إجاباتهم أن هذه السياسات في مجال الزراعة سيئة وستظل كذلك مستقبلا من وجهة نظرهم هو أنهم لم يلمسوا حتى الآن أي تغير أو تحسين لأوضاعهم عما سبق من فترات تاريخية ماضية وأن هذه السياسات هي كلام ودعاية إعلامية ليس أكثر من ذلك – على حد تعبيرهم – لكنهم لديهم آمال مستقبلية للتغيير ورفع مستوى الحياة والمعيشة خاصة لفقراء الناس .

وبالسؤال عن التصور حول أن الدولة أو الحكومة في الوقت الحالي تقف إلى جانب صغار الفلاحين من المنتجين وفقراء الريف أم مازالت تتخلى عنهم مثلما سبق، جاءت كافة الإجابات دون استثناء مؤكد على أن الدولة بجوار فقراء الفلاحين في ظل الحكم السياسي وحكومته في الوقت الحالي وكذلك مستقبلا وجاء ذلك بنسبة ١٠٠% ولمعرفة الاسباب من وراء ذلك في رأيهم جاءت كافة الإجابات موضحة لكافة إجراءات الحكومة للنهوض ليس فقط بأوضاع صغار المزارعين من الفلاحين ولكن أيضا اهتمامها بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لكافة فئات وطبقات المجتمع المصري ريفه وحضره وتركيزا على الفقراء من العاملين والمنتجين في المجتمع المصري .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨- أهم النتائج التي توصل إليها البحث :-

جاءت أهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث : اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتغيرة بعد ثورة ٣٠ يونيو في الريف المصري إلى ما يلى :-

١- أن هناك اتجاهات ورؤى وتصورات مكتملة ومتزايدة لدى فئة صغار الملاك من الفلاحين نحو الإجراءات والسياسات التي تضعها الدولة والحكومة المصرية في الزراعة مما يكشف عن وجود أشكال ومستويات مرتفعة من الوعى الاجتماعي الشامل بكافة القضايا ومشكلات المجتمع المصري بصفة عامة .

٢- انعكاس هذه الاتجاهات لدى الفلاحين في استجابات وردود أفعال من القبول أو الرفض لتلك الإجراءات وأفعال المسؤولين في مجال الإنتاج الزراعي بالقرية المصرية.

٣- هناك اتجاه عام يتسم بالرفض وعدم القبول من قبل صغار الفلاحين لسياسات الزراعة وخاصة في فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير وما يسمى هيكلة الزراعة. وكذلك فترة حكم الإخوان قبل ثورة ٣٠ يونيو وما آلت إليه هذه السياسات الزراعية من أزمات مالية ورفع الدعم وتزايد أسعار مدخلات الزراعة ما أضر بصغار الفلاحين المنتجين في الزراعة .

٤- اتجاهات صغار الفلاحين تزايدت من خلال معارفهم وإدراكهم وتصوراتهم بأنهم يشكلون طبقة اجتماعية هامة لها ثقلها في المجتمع المصري حيث إنهم يمثلون النسبة الغالبة من سكان مصر، علاوة على أنهم يشكلون نسبة لا يستهان بها في القوة العاملة وأنهم منتجوا الغذاء لبقية سكان المجتمع المصري ومن ثم فهم حريصون على مصالحهم وحقوقهم في المجتمع، لذا تشكل لديهم وعيا طبقيا متناميا يتزايد باستمرار خاصة بعد الثورة التي شاركوا فيها وبفاعلية.

٥- جاءت ردود أفعال صغار الملاك والحائزين من الفلاحين وكذلك استجاباتهم رافضة لهذه السياسات الزراعية التي تضعها الحكومة المصرية خاصة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ، مما أدى بهم إلى العصيان والتمرد وإحداث الثورة ومشاركتهم فيها إلى جانب كافة فئات وطوائف المجتمع المصري .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦- أوضحت نتائج البحث أن هناك اتجاها متزايدا لدى صغار الفلاحين في الريف يتسم بالقبول والرضا نحو أوضاع الإنتاج الزراعي والسياسات الزراعية التي وضعتها الدولة في فترة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو وحتى الآن عن ذي قبل .

٧- إحساس صغار الفلاحين المتزايد بالرضى والإيجابية بأن الدولة والحكومة في الوقت الحالي، تقف بجانبهم وتقدم العديد من سبل وأوجه الدعم لمدخلات الإنتاج الزراعي، حيث خفض أسعار البذور والتقاوي والكيماويات وفى مقابل ذلك رفع أسعار المحاصيل ومنتجات الزراعة ومسئولية الحكومة في تسلمها من الفلاحين بهدف النهوض بأوضاعهم المعيشية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحاصلات والغذاء الزراعي.

٨- الرضا التام لدى صغار الفلاحين حول سياسات الدولة في تعديل أوضاع المتعثرين في سداد القروض لبنوك التنمية والائتمان الزراعي ومساعدة الدولة لهم في القضاء على مشكلة مديونية صغار المزارعين من الفلاحين للبنوك الزراعية وتوفيق أوضاعهم .

٩- مازالت أوضاع استغلال صغار الملاك والفلاحين وظلمهم مستمرة حتى الآن ولم تتغير نظرا لسيطرة التجار والسماسرة وأغنياء الفلاحين وأصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة من الأراضي، مازال صغار الفلاحين يقعون فريسة لجشعهم وتحكمهم في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي وكذلك المحاصيل الزراعية من خلال السوق الرأسمالية الزراعية .

١٠- رضا الفلاحين عن سياسات الدولة الزراعية الأخيرة عن تشجيعهم لزراعة محاصيل هامة كالقطن والقمح والأرز وهى محاصيل هامة واستراتيجية في واقع الإنتاج الزراعي ورفع معيشة الفلاح وأسرته .

١١- مازالت المحاصيل التقليدية، كالقمح والذرة والشعير والأرز والقطن تلعب الدور الأساسي في الاكتفاء الذاتي لجماعات الفلاحين حيث الاقتصاد المعيشي للأسرة وتحقيق الأمن الغذائي للشعب المصري عامة .

١٢- اتجاهات صغار الفلاحين المتزايدة نحو رفض وعدم قبول دور الجماعيات الزراعية والمرشد الزراعي ونقابات الفلاحين وإقرارهم بأنهم جميعا ليس لهم أي فائدة ودور يسهم بتقديم يد العون وخدمة الفلاحين أو في توعية صغار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفلاحين بكيفية تحسين الزراعة أو المطالبة بحقوقهم التي هدرت لسنوات بعيدة .

١٣- مازال الاتجاه لدى الفلاحين نحو أوضاع الملكية والأرض الزراعية ، يتسم بالخوف والقلق على الأرض الزراعية وما تتعرض له من تعديات وتجاوزات إما بالبناء أو التفتيت والتجريف ما يعرضها للتآكل والقزمية وما يؤثر سلبا على الزراعة والغذاء في مصر .

١٤- رضا صغار الفلاحين واتجاهم بالقبول المتزايد نحو السياسات الزراعية الأخيرة، خاصة من بعد ثورة ٣٠ يونيو وحتي الآن والهادفة إلى تحسين ورفع مستوى معيشة صغار الفلاحين وفقراء المزارعين في الريف المصري والنهوض بالقرية المصرية .

١٥- مازالت طموحات صغار الفلاحين تتزايد نحو المزيد من سياسات الدولة والحكومة بعد ثورة ٣٠ يونيو التي سوف تسهم في تحسين وتطوير العملية الإنتاجية الزراعية ، وأن هؤلاء الفلاحين ما يزالون ينتظرون المزيد من هذه السياسات التي تطبق في أرض الواقع ولا تظل فقط في دائرة التصريحات الإعلامية لكنها لابد من إحداث الأفعال في العملية الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية .

١٦- أخيرًا، اتجاهات صغار الملاك والفلاحين متزايدة وقوية نحو أن الدولة والنظام السياسي الحالي بعد ثورة ٣٠ يونيو يقف بجانبهم وبقوة وهو نصيرهم في مجال زراعة الأرض وأنهم – صغار الملاك والمزارعين من الفلاحين تحرروا من الخوف وعهدوا الحرية والمطالبة بحقوقهم التي ضاعت سنوات عديدة في ظل أنظمة وحكومات لم تلتفت إليهم أو تأخذ بأيديهم للنهوض بالمجتمع المصري .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المراجع

1-Michael Duggett ,"Marx on peasants ", Journal of peasant studies ,vo1.2 , no.2 Frank cassoc co. ltD , London, January , 1975 , P.162

2-Theda skocpol, "What Makes Peasants Revolutionary", symposium on Peasant Rebelions", Univ . Baltimore, Baltimore , Maryland , January , 24–25 , 1980 , PP . 22 – 30.

٣- د . عادل عامر : مستقبل مصر في القرن القادم ، توقعات وتطلعات ، منتدى دار العلوم القانونية والاسلامية ، القاهرة ، ٢٠١٣/١٢/٣٠ وانظر الموقع الالكتروني :-
www.adelamer.com/vb/archive/index.php/T.16463.htm/

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٥- د . سالم توفيق النجيفي : سياسات الأمن الغذائي العربي ، حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير، رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣ ، في كتاب الأمن الغذائي العربي، السلاح قبل الرغيف، الجمعة، ٢٩ نوفمبر، ٢٠١٣ ، ص ٢٣٨ .

٦- حركة الديموقراطية الشعبية المصرية، من ويكيبديا الموسوعة الحرة، مستخدم Ashmaryou ، مارس ، ٢٠١١ ، ص ٥ .

٧- د . صلاح هلال : السياسات الزراعية الأخيرة أفقرت الفلاح ، كتبه: السيد علاء ، مجلة الأهرام الزراعي، القاهرة ، نشر في السبت ٢١ مارس ٢٠١٤ .

٨- حول أهم السياسات الزراعية في الريف المصري والتي أثرت سلبا على واقع الفلاحين في الريف المصري ودخولهم في أحداث ثورة ٢٥ يناير وحدوث ردود أفعالهم الغاضبة:-

- د . أحمد الأهواني: أوضاع الفلاحين المصريين في ظل الثورة المصرية وآليات الخروج من الأزمة، مركز الأرض لحقوق الأنسان، المجتمع المدني، مارس، ٢٠١٣، ص، ص: ٢، ٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- وفاء البرعي: القطاع الزراعي المصري يواجه الاهمال والتهميش، جريدة الأهرام، عدد ١٢ نوفمبر، ٢٠١١.

- ريم سعد : إنقاذ الزراعة في مصر، الفلاح أولا، جريدة الشروق، ٢٥ مارس ٢٠١٣.

- محمد نبيل جامع وآخرون: تقرير حول أسباب تخلف القرية المصرية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، ١٩٨٧.

-Mohamed ABdelAAl : " Agrarian Reformand Tenancy in Upper Egypt " , in counter – Revolution in Egypt's countryside : Land and Farmers in The Era of Economic Reform , London , Zed Books , 2002 , P . 159 .

- صقر النوري: آليات النفاذ للموارد والحراك الاجتماعي في الريف المصري: دراسة لاستراتيجيات الفلاحين ونموذج التنمية الزراعية بين اعادة الانتاج والتغيير على خلفية الثورة، دعم الفكر المستقل، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، مشاريع المنح البحثية الممولة في إطار الدورة الأولى، ٢٠١٢ .

- عماد مسعد محمد السبع: دور السياسات والعلاقات الزراعية المصرية في قيام ثورة ٢٥ يناير، الحوار المتمدن، عدد: ٣٣٥١، ٢٠١١/٤/٣٠.

٩- محمد عطيفي : في العيد الأول للفلاح بعد الثورة مقتل ٢٣١ مزارعا وإصابة ٩٩٨ آخرين يوم ٢٠١١/٩/٥ ،نشر في صوت البلد ، مصر س : Masress . ومواضيع ذات صلة: مقتل واصابة ٢٩٦ مزارع حصاد النصف الأول من عام ٢٠١١.من فلاحي مصر تحت خط الفقر ٧٥%. الفلاح المصري أبرز ضحايا الانفتاح والخصخصة.

١٠- د. حسين صديق: الاتجاهات من منظور علم الاجتماع ، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد ٣+٤ ، ٢٠١٢ ، ص : ٢٩٩ .

١١- حول تعريفات الاتجاهات كمفهوم هام في دراسات علم الاجتماع وعلم النفس انظر :-

- على بشرى: اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٩٣، ص : ٩٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عبد المجيد نشواتي: علم النفس التربوي ، دار الفرقان، إربد، عمان، الأردن، ١٩٨٣، ص : ٤٧١ .
- عبد الرحمن عيسوي : قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧، ص: ٢١ .
- عصيفر نجمة : الاتجاهات النفسية الاجتماعية ، منتدى المنشاوى للدراسات والبحوث :

www.minshawi.com\vb

- أحمد كردى : الاتجاهات ، المصدر ، ٢٧ مايو ،٢٠١١ :

http:// www.ibtesama.com\vb \showthread_t16635.html

- سهام إبراهيم كامل محمد: مفهوم الاتجاه، مركز دراسات وبحوث المعوقين، أطفال الخليج ، www.gufkids.com

-Audi, R., "on The Conception and Measurement Attitude in Contemporary Anglo American Psychology", Journal for the theory of soclal Behavior , 2 , 1972, p . 172 .

12- Hamza Alavi, "Peasant Classes and Primorial Loyaties", in Journal of peasant studies . vol. 1 , No . 1 Frank cass & co. ltd , London , 1973 . P . 27 .

وانظر ايضا :

- د. أحمد مجدى حجازي و د. شادية على قناوي : التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر، القاهرة ، ١٩٨٧، ص : ٦٠ .

١٣- صالح العصفور : السياسات الزراعية، في سلسلة إصدارات جسر التنمية، العدد (٢١)، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣ ، السنة الثانية، ص : ٤ .

١٤- محمد محمد الأمين: أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الزراعي في السياسات الزراعية العربية والخروج من المأزق ، ملف الأمن الغذائي، الجزيرة نت .

وانظر أيضا:

- د. خليل حسين : السياسات الزراعية في الدول العربية ، السياسات العامة ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص : ١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٥- د. حسن ابو بكر : تأملات أولية في جدول أعمال مقترح للقضايا الزراعية في مصر ، دليل المدونين المصريين .

-hassanaboubakr@yahoo.com

١٦- السياسة الزراعية ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ،

-ar.wikipedia.org\wiki\

١٧- صقر النور : نحو سياسة زراعية بديلة في مصر، في مجلة جدلية، Jadaliyya، ٥ مايو ٢٠١٣ .

١٨- ريم سعد : إنقاذ الزراعة في مصر ، الفلاح أولا ، مرجع سابق .

19- Ghada Hefnawy : " Agricultural Policies , Poverty Alleviation in Rural Egypt , in Heba Nasser & Heba Ellaithy, (eds) , Socio Economic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt , Cairo, Center for Economic and Financial Research, 2001 .

٢٠- بشير صقر: الجوع وأوهام الأمن الغذائي في مصر، لجنة التضامن الفلاحي – مصر، الحوار المتمدن، العدد ٤١٣٩، ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

21- Alan Richards, "Peasant Defferentation and Politics in Contemporary Egypt" , in Peasant Studies, Vol .9, No 3, Spring , 1982.

22- Lucie Wood Saunders and Sohair Mehanna , " small holders in changing Economy , An Egyptian village case " , in peasant studies , vol . 16 , No. 1, Fall, 1988 .

23- Anthony Operschall "Social movements, gdeologies , interests and Identities", New Brunswick , (c) , N . J . New York , 1993. P . 11 .

24- H. Gerth and W. mills, "Max weber, Essays in sociology", Oxford . Univ. Press , New York , 1958, P. 12 .

25- Russell L.curtis, JR and Benigno E.Aguirre, "collective Behavior and social movements ", Allyn and Bacon, c London , 1993 . P . 3 .

26- J. R. Mancur, Olson, "The Logic of Collective action", schochen Books, New York , 1968 , P . 529.

27- Theda Skocpol, "State and Revolutions", Cambridge, Univ . Press . New York , 1979 , P. 14 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وانظر ايضا :
-Simon , Schama , " Citizens " , Knopf , New York , 1989, P . 63 .
-Nathan Brown , " Peasant Politics in Modern Egypt", the struggle Against the state " , Yale Univ . Press , New Haven & London , 1990, P . 23 .
- Teodor Shanin, "Peasants and Peasant Societies", Penguin modern sociology Readings , Great Britain , (c) , Nicholls & company ltd , 1971, P . 264 .

٢٨- وزارة الزراعة سجل/ ٢ خدمات ، مديرية الزراعة بمحافظه المنوفية ، الادارة الزراعية بمركز الشهداء والجمعية الزراعية بناحية دناصور ٢٠١٢ .

٢٩- التعداد السكاني لعام ٢٠١٠ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالوحدة المحلية بدنشواي .

وانظر ايضا :
- دليل القرية، محافظة المنوفية، الوحدة المحلية بدنشواى، رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التنمية المحلية بالمحافظات ، ٢٠٠٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ Cam$canner

الجداول

أولا : الجداول الاخصائية الموضحة لخصائص عينة البحث :-

جدول رقم (١) يوضح توزيع عينه البحث حسب النوع :-

النوع / العينة	ذكر	انثى	المجموع
صغار الملاك من الفلاحين	٧٥ %١٠٠	- -	٧٥ %١٠٠
المجموع	٧٥ %١٠٠	- -	٧٥ %١٠٠

جدول رقم(٢) يوضح توزيع عينة البحث حسب الديانة :

الديانة / العينة	مسلم	مسيحي	المجموع
صغار الفلاحين	٧٥ %١٠٠	- -	٧٥ %١٠٠
المجموع	٧٥ %١٠٠	- -	٧٥ %١٠٠

جدول (٣) يوضح توزيع عينة البحث حسب السن :-

السن / العينة	أقل من ٢٥ سنه	٢٥-٣٥	٣٥-٤٥	٤٥-٥٥	٥٥سنة فاكثر	المجموع
صغار الفلاحين	- -	٢ %٢.٧	٧٠ %٩٣.٣	٣ %٤	- -	٧٥ %١٠٠
المجموع	- -	٢ %٢.٧	٧٠ %٩٣.٣	٣ %٤	- -	٧٥ %١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح توزيع عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية :-

	اعزب	متزوج	مطلق	ارمل	المجموع
صغار الفلاحين	١ %١.٣	٦٩ %٩٢	٣ %٤	٢ %٢.٧	٧٥ %١٠٠
المجموع	١ %١.٣	٦٩ %٩٢	٣ %٤	– –	٧٥ %١٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٥) يوضح توزيع عينة البحث حسب الحالة التعليمية :-

الحالة الاجتماعية / العينة	أمي	يقرأ ويكتب	اعدادي	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	المجموع
صغار الفلاحين	٣٧ %٤٩.٣	١٥ %٢٠	١٣ %١٧.٣	٨ %١٠.٧	٢ %٢.٧	- -	٧٥ %١٠٠
المجموع	٣٧ %٤٩.٣	١٥ %٢٠	١٣ %١٧.٣	٨ %١٠.٧	٢ %٢.٧	- -	٧٥ %١٠٠

جدول رقم (٦) يوضح توزيع عينة البحث حسب مستوى الدخل الشهري :-

مستوى الدخل الشهري / العينة	اقل من ٣٠٠ جنية	٣٠٠-٤٠٠ جنية	٤٠٠-٥٠٠ جنية	٥٠٠ فأكثر	المجموع
صغار الفلاحين	٤٩ %٦٥.٤	١٥ %٢٠	١٠ %١٣.٣	١ %١.٣	٧٥ %١٠٠
المجموع	٤٩ %٦٥.٤	١٥ %٢٠	١٠ %١٣.٣	١ %١.٣	٧٥ %١٠٠

جدول رقم (٧) يوضح توزيع عينة البحث حسب مصادر الدخل الأخرى :-

مصادر / العينة	عقارات وممتلكات	جرار زراعي	موتور مياه ري	تربية مواشي	محل تجاري	وظيفة حكومية	عمل الأبناء	عمل الزوجة	المجموع
صغار الفلاحين	٧٣ %٩٧.٣	٥ %٦.٧	٧٠ %٩٣.٣	٧٢ %٩٦	٩ %١٢	٣ %٤	٧٠ %٩٣.٣	٥ %٦.٧	٧٥ %١٠٠
المجموع	٧٣ %٩٧.٣	٥ %٦.٧	٧٠ %٩٣.٣	٧٢ %٩٦	٩ %١٢	٣ %٤	٧٠ %٩٣.٣	٥ %٦.٧	٧٥ %١٠٠

جدول رقم (٨) يوضح توزيع الملكية للأرض على العينة :

ملكية الأرض الزراعية / العينة	سهم	قيراط	فدان	المجموع
صغار الفلاحين	٢٤	٩	٥٠	٧٥ %١٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٩) يوضح طبيعة ملكية الأرض الزراعية للعينة :-

طبيعة الملكية / العينة	ملك	ايجار	مشاركة	المجموع
صغار الفلاحين	٤٥	٢٥	٥	٧٥ %١٠٠

ثانيا : طبيعة الاستجابات وردود الأفعال الخاصة بصغار الفلاحين نحو السياسات الزراعية في الانتاج الزراعي :-

جدول رقم (١٠) يوضح مستوى المعرفة بسياسات الزراعة قبل الثورة :-

المعرفة بسياسات الدولة في الزراعة قبل الثورة / العينة	يعرف	لا يعرف	اخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٧٠ %٩٣.٤	٥ ٦.٦ %	- -	٧٥ %١٠٠
المجموع	٧٠ %٩٣.٤	٥ %٦.٦	- -	٧٥ %١٠٠

جدول رقم (١١) يوضح آراء الفلاحين حول تفي أوضاع الزراعة عما قبل الثورة :-

تغير اوضاع الزراعة / العينة	كما هي قبل الثورة	تغيرت بعد الثورة	لا يعرف	اخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٢ %٢.٧	٧٣ %٩٧.٣	- -	- -	٧٥ %١٠٠
المجموع	٢ %٢.٧	٧٣ %٩٧.٣	- -	- -	٧٥ %١٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (١٢) يوضح أوضاع الزراعة بعد ثورة يناير وثورة يونيو :-

أوضاع الزراعة بعد ثورة ٢٥ يناير / وبعد ٣٠ يونيو / العينة	الزراعة بعد ثورة ٢٥ يناير	الزراعة بعد ثورة ٣٠ يونيو	لا يعرف	المجموع
صغار الفلاحين	-	٧٤	١	٧٥
	-	%٩٨.٧	%١.٣	%١٠٠
المجموع	-	٧٤	١	٧٥
	-	%٩٨.٧	%١.٣	%١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح مدى الرضا عن سياسات الزراعة :-

مستوى الرضا / العينة	رضا تام	رضا متوسط	ضعيف	غير راضي بالمرة	المجموع
صغار الفلاحين	٧٢	٢	١	-	٧٥
	%٩٦	%٢.٧	%١.٣	-	%١٠٠
المجموع	٧٢	٢	١	-	٧٥
	%٩٦	%٢.٧	%١.٣	-	%١٠٠

ثالثا : أهم السياسات الزراعية التي وضعتها الحكومة في الانتاج الزراعي بعد ثورة ٣٠ يونيو :-

جدول رقم (١٤) يوضح طبيعة المحاصيل الزراعية المنزرعة :-

المحاصيل الزراعية / العينة	محاصيل تقليدية	محاصيل نقدية وتجارية	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٦٥	١٠	–	٧٥
	%٨٦.٧	%١٣.٣	–	%١٠٠
المجموع	٦٥	١٠	–	٧٥
	%٨٦.٧	%١٣.٣	–	%١٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (١٥) يوضح أهم المحاصيل التقليدي' المنزرعة :-

انواع المحاصيل التقليدية / العينة	قمح	ذرة	أرز	شعير	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٧٥	٧٥	٣٠	٢٠	-	٧٥
	%١٠٠	%١٠٠	%٤٠	%٢٦.٧	-	%١٠٠
المجموع	٧٥	٧٥	٣٠	٢٠	-	٧٥
	%١٠٠	%١٠٠	%٤٠	%٢٦.٧	-	%١٠٠

جدول رقم (١٦) يوضح مستوى الرأي حول الأسعار للمحاصيل :-

الرأي حول اسعار المحاصيل / العينة	ضعيفة جدا	متوسطة ومعقولة	جيدة بتسدد تكلفتها	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٣٣	٢٣	١٩	-	٧٥
	%٤٤	%٣٠.٧	%٢٥.٣	-	%١٠٠
المجموع	٣٣	٢٣	١٩	-	٧٥
	%٤٤	%٣٠.٧	%٢٥.٣	-	%١٠٠

جدول رقم (١٧) يوضح الراي في أسعار التقاوي والمبيدات الزراعية :-

اسعار مدخلات الزراعة / العينة	غالية نار	معقولة الى حدما	رخيصة	اخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٧١	٣	١	-	٧٥
	%٩٤.٧	%٤	%١.٣	-	%١٠٠
المجموع	٧١	٣	١	-	٧٥
	%٩٤.٧	%٤	%١.٣	-	%١٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (١٨) يوضح التعامل مع بنك التنمية بالقرية :-

العينة / التعامل مع البنك بالقرية	اقترض	لم يقترض	لم يسبق له التعامل	المجموع
صغار الفلاحين	٤٧	٢٨	-	٧٥
	%٦٢.٧	%٣٧.٣	-	%١٠٠
المجموع	٤٧	٢٨	-	٧٥
	%٦٢.٧	%٣٧.٣	-	%١٠٠

جدول رقم (١٩) يوضح الرأي في عملية تسويق المنتجات الزراعية :-

العينة / الرأى في تسويق منتجات الزراعة	استغلال للفلاحين	ظلم التجار وجشعهم	معقولة الى حدما	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٤٦	٢٥	٢	٢	٧٥
	%٦١.٣	%٣٣.٣	%٢.٧	%٢.٧	%١٠٠
المجموع	٤٦	٢٥	٢	٢	٧٥
	%٦١.٣	%٣٣.٣	%٢.٧	%٢.٧	%١٠٠

جدول رقم (٢٠) يوضح الرأي في دور الجمعية الزراعية بالقرية :-

العينة / دور الجمعية الزراعية بالقرية	تؤدى دورها	لا تؤدى دورها	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٢٢	٥٣	-	٧٥
	%٢٩.٣	%٧٠.٧	-	%١٠٠
المجموع	٢٢	٥٣	-	٧٥
	%٢٩.٣	%٧٠.٧	-	%١٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٢١) يوضح العضوية في نقابة الفلاحين :-

العينة / العضوية في النقابة	عضو	ليس عضو	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	١٥	٥٧	٣	٧٥
	%٢٠	%٧٦	%٤	%١٠٠
المجموع	١٥	٥٧	٣	٧٥
	%٢٠	%٧٦	%٤	%١٠٠

جدول رقم (٢٢) يوضح الرأي في أسعار الأرض الزراعية بالقرية :-

العينة / أسعار الأرض الزراعية في القرية	مرتفعة جدا	معقولة الى حدما	رخيصة	اخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٧٤	١	-	-	٧٥
	%٩٨.٧	%١.٣	-	-	%١٠٠
المجموع	٧٤	١	-	-	٧٥
	%٩٨.٧	%١.٣	-	-	%١٠٠

جدول رقم (٢٣) يوضح الرأي حول السياسات الزراعية في الوقت الحالي :-

العينة / الرأي في سياسات الزراعة حاليا	في مصلحة صغار الفلاحين	ليست في مصلحه الفلاحين	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٧٣	٢	-	٧٥
	%٩٧.٣	%٢.٧	-	%١٠٠
المجموع	٧٣	٢	-	٧٥
	%٩٧.٣	%٢.٧	-	%١٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعا : موقف صغار الفلاحين من سياسات الدولة الزراعية الأخيرة :-

جدول رقم (٢٤) يوضح الموقف من سياسات الدولة الزراعية الأخيرة :-

الموقف من سياسات لدولة في الزراعة حاليا / العينة	أرفضها تماما و اتعامل مع المؤسسات	أقبلها وأسكت	أضتجر واتحرك انا وزملائي من الفلاحين	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٢٠	١٩	٣٦	-	٧٥
	%٢٦.٧	%٢٥.٣	%٤٨	-	%١٠٠
المجموع	٢٠	١٩	٣٦	-	٧٥
	%٢٦.٧	%٢٥.٣	%٤٨	-	%١٠٠

خامسا : رؤى وتصورات صغار الفلاحين تجاه مستقبليات سياسات الدولة الزراعية :-

جدول رقم (٢٥) يوضح رأى عينة البحث حول مستقبل الزراعة في الريف المصري :-

مستقبل الزراعة في ريف مصر / العينة	ستكون حسنة	ستكون سيئة	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٧٤	١	-	٧٥
	%٩٨.٧	%١.٣	-	%١٠٠
المجموع	٧٤	١	-	٧٥
	%٩٨.٧	%١.٣	-	%١٠٠

جدول رقم (٢٦) يوضح موقف الدولة تجاه الفلاحين في رأى عينة البحث :-

رأى الفلاحين من وقوف الدولة بجانبهم / العينة	بجانبهم تماما	تخلت عنهم تماما	أخرى تذكر	المجموع
صغار الفلاحين	٧٥	-	-	٧٥
	%١٠٠	-	-	%١٠٠
المجموع	٧٥	-	-	٧٥
	%١٠٠	-	-	%١٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(دليل الاستبيان بالمقابلة)

في بحث

اتجاهات صغار الملاك من الفلاحين نحو السياسات الزراعية المتغيرة في الريف المصري بعد ثورة ٣٠ يونيو
دراسة ميدانية في قرية مصرية .

د. أسامة رأفت سليم
قسم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة المنوفية
٢٠١٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جمع البيانات الواردة في هذه الاستمارة سرية للغاية ولا يجوز استخدامها في غير أغراض البحث العلمي .

أولا : البيانات الأساسية :-

١- الاسم :- ..... اختياري .....

٢ النوع : ذكر ( ) ، أنثى ( )

٣ الديانة: مسلم ( ) ، مسيحي ( )

٤- السن :-

(١) أقل من ٢٥ سنة ( )
(٢) ٢٥ ـ ٣٥ سنة ( )
(٣) ٣٥ ـ ٤٥ سنة ( )
(٤) ٤٥ ـ ٥٥ سنة ( )
(٥) ٥٥ فأكثر ( )

٥- الحالة الاجتماعية :-

(١) أعزب ( )
(٢) متزوج ( )
(٣) مطلق ( )
(٤) أرمل ( )

٦- الحالة التعليمية :-

(١) أمي ( )
(٢) يقرأ ويكتب ( )
(٣) تعليم إعدادى ( )
(٤) تعليم متوسط ( )
(٥) فوق المتوسط ( )
(٦) جامعي ( )

٧- مستوى الدخل الشهري :-

(١) أقل من ٣٠٠ جنية ( )
(٢) من ٣٠٠ ـ ٤٠٠ جنية ( )
(٣) من ٤٠٠ ـ ٥٠٠ جنية ( )
(٤) ٥٠٠ جنية فأكثر ( )

٨- مصادر الدخل الأخرى :-

(١) عقارات وممتلكات ( )
(٢) جرار زراعي ( )
(٣) موتور مياه ري ( )
(٤) تربية مواشي ( )
(٥) محل تجارى ( )
(٦) وظيفة حكومية ( )
(٧) عمل الأبناء ( )
(٨) عمل الزوجة ( )

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩- ملكية الأرض الزراعية :-

سهم ( ) قيراط ( ) قدان ( )

١٠- طبيعة ملكية الزراعية :-

ملك ( ) إيجار ( ) مشاركة ( )

ثانيا : طبيعة الاستجابات و ردود الأفعال الخاصة بصغار الفلاحين نحو السياسات الزراعية في الانتاج الزراعي :-

س١ : عندك فكره عن سياسات الدولة في الزراعة قبل الثورة ؟

(١) يعرف

(٢) لا يعرف

(٣) أخرى تذكر

إذا كانت الاجابة بالمتغير (١) يعرف يسأل س٢ ؟

س٢ : يا ترى ايه هي السياسات دي ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- .....

س٣ : طيب إيه رأيك في السياسات الزراعية دي قبل الثورة ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

س٤ : دلوقتي وبعد الثورة يا ترى وضع الزراعة زي ما هو ولا إتغيرت ؟

(١) الزراعة كما هي في السابق ( )

(٢) أوضاع الزراعة تغيرت بعد الثورة ( )

(٣) لا يعرف ( )

(٤) أخرى تذكر ( )

إذا كانت الإجابة بالمتغير(١) الزراعة لم يحدث فيها تغيير مثلما قبل الثورة يسأل س٥ ؟

س٥ : تقدر تقول لي إزاي ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

وإذا كانت الإجابة بالمتغير (٢) أوضاع الزراعة تغيرت بعد الثورة ، يسأل س٦ ؟

س٦ : إزاى تغيرت سياسات الزراعة في رأيك ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

س٧ : تقدر تقول لي أيهما أفضل في رأيك سياسات الزراعة بعد ثورة ٢٥ يناير أو بعد ٣٠ يونيو ؟ وإيه السبب ؟

(١) بعد ثورة ٢٥ يناير ( )

(٢) بعد ثورة ٣٠ يونيو ( )

(٣) لا يعرف ( )

إذا كانت الإجابة بالمتغير رقم (٢) بعد ثورة ٣٠ يونيو ؟ يسأل س٨ ؟

س٨ : إيه السبب في رأيك ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

س٩ : ما مدى الرضا عن هذه السياسات الزراعية بعد ثورة ٣٠ يونيو ؟
(١) رضا تام ( )
(٢) رضا متوسط ( )
(٣) رضا ضعيف ( )
(٤) غير راضي بالمرة ( )
إذا كانت الإجابة بالرضا التام يسأل س١٠ ؟
س١٠ : إيه أسباب رضاك التام عن سياسات الحكومة الزراعية ؟
١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....
وإذا كانت الإجابة غير راضي بالمرة يسأل س١١ ؟
س١١ : إيه أسباب عدم الرضا عن هذه السياسات ؟
١- ..... ٢- ..... ٣- .....

ثالثا : أهم السياسات الزراعية التي وضعتها الحكومة في الانتاج الزراعي بعد ثورة ٣٠ يونيو :-

س١٢ : انته بتزرع ارضك ايه من المحاصيل ؟
(١) محاصيل عادية وتقليدية ( )
(٢) محاصيل تجارية ونقدية ( )
(٣) أخرى تذكر ( )
س١٣ : إيه هي محاصيل الزراعة التقليدية ؟
(١) قمح ( )
(٢) ذرة ( )
(٣) أرز ( )
(٤) شعير ( )
(٥) أخرى تذكر ( )
س١٤ : الرأي في أسعار المحاصيل الي بتتسلمها الحكومة ؟
(١) ضعيفة جدا ( )
(٢) متوسطة ومعقولة ( )
(٣) جيدة وبتسدد تكلفتها وخلاص ( )
(٤) أخرى تذكر ( )
في حالة الاجابة (ضعيفة جدا) يسأل س١٥ ؟
س١٥ : يا ترى ليه وايه سبب ذلك ؟
١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....
وإذا كانت الإجابة بالمتغير جيدة وتسدد تكاليفها يسأل س١٦ ؟
س١٦ : ايه السبب ؟
١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

س١٧ : ايه رأيك في أسعار التقاوي الزراعية والمبيدات والكيماوي ؟

(١) غالية نار ( )
(٢) معقولة إلى حد ما ( )
(٣) رخيصة ( )
(٤) أخرى تذكر ( )

إذا كانت الاجابة بأن أسعار " مدخلات الزراعة " غالية جدا يسأل س١٨؟

س١٨ : بتتصرف ازاي ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

س١٩ : سبق لك إنك أخذت قرض من بنك التنمية الزراعية ؟

(١) أقترض ( )
(٢) لم يقترض ( )
(٣) أخرى تذكر ( )

إذا كانت الاجابة بالاقتراض يسأل س٢٠ ؟

س٢٠ : أيه رأيك في اجراءات البنك وفايدة القرض ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

واذا كانت الاجابة بعدم الاقتراض يسأل س٢١ ؟

س٢١ : ايه السبب في رأيك ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

س٢٢ : ايه رأيك في سوق المحاصيل الزراعية ؟

(١) استغلال لصغار الفلاحين ( )
(٢) الفلاح بيكون فريسة لظلم التجار وجشعهم ( )
(٣) معقولة إلى حد ما ( )
(٤) أخرى تذكر ( )

إذا كانت الاجابة بالمتغير (١) يسأل س٢٣ ؟

س٢٣ : إزاي بيتم استغلال الفلاح ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

وإذا كانت الاجابة بالمتغير (٣) يسأل س٢٤ ؟

س٢٤ : ليه بتقول إنها معقولة ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

س٢٥ : إيه رأيك في الجمعية الزراعية بالقرية ؟

(١) تؤدى دورها ( )
(٢) لا تؤدى دورها ( )
(٣) أخرى تذكر ( )

إذا كانت الاجابة بالمتغير (٢) لا تؤدى دورها يسأل س٢٦ ؟

س٢٦ : إيه سبب عدم قيامها بدورها للفلاحين ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

س٢٧ : إنته عضو في نقابات الفلاحين ؟
(١) عضو
(٢) ليس عضو
(٣) أخرى تذكر
إذا كان الفلاح عضو بالنقابة يسأل س٢٨ ؟
س٢٨ : إيه هو دورك بالضبط ؟
١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....
س٢٩ : ما رايك في أسعار الأرض الزراعية في الوقت الحالي ؟
(١) مرتفعة جدا
(٢) معقولة
(٣) رخيصة
(٤) أخرى تذكر
في حالة الإجابة بالمتغير (١) مرتفعة جدا يسأل س٣٠ ؟
س٣٠ : يا ترى أيه السبب من وراء إرتفاع أسعار الأرض ؟
١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....
س٣١ : من وجهة نظرك السياسات الزراعية التي تضعها الدولة في صالح صغار الفلاحين أم غير ذلك ؟
(١) في مصلحة الفلاحين
(٢) ليس في مصلحة الفلاحين
(٣) أخرى تذكر
وإذا كانت الاجابة بالمتغير (١) يسأل س٣٢ ؟
س٣٢ : ليه في مصلحة صغار الفلاحين ؟
١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....
وإذا كانت الاجابة بالمتغير (٢) يسأل س٣٣ ؟
س٣٣ : ليه هذه السياسات ضد مصلحة صغار الفلاحين ؟
١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

رابعا : موقف صغار المزارعين تجاه سياسات الدولة الزراعية الأخيرة

س٣٤ : إيه موقفك تجاه هذه السياسات اللي ضد مصلحة صغار المزارعين ؟
(١) أرفضها تماما ولا أتعامل مع أي مؤسسات الدولة في القرية
(٢) أقبلها وأسكت
(٣) أحتج وأتحرك أنا وزملائي من الفلاحين
(٤) أخرى تذكر
إذا كانت الإجابة بالمتغير (١) يسأل س٣٥ ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

س٣٥ : إزاي بيكون رفضك ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

وإذا كانت الاجابة بالمتغير (٣) يسأل س٣٦ ؟

س٣٦ : إزاي بيكون الاحتجاج ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

وإذا كانت الاجابة بالمتغير (٢) يسأل س٣٧ ؟

س٣٧ : إزاى حاتسكت تجاه هذه الأوضاع ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

خامسا : رؤى وتصورات صغار الفلاحين تجاه مستقبليات سياسات الدولة الزراعية :-

س٣٨ : في تصورك إيه مستقبل سياسات الزراعة في الأيام القادمة ؟

(١) سوف تكون حسنة ( )

(٢) ستكون سيئة ( )

(٣) أخرى تذكر ( )

إذا كانت الاجابة بالمتغير (١) يسأل س٣٩ ؟

س٣٩ : ليه فى رأيك سوف تصبح حسنة ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

وإذا كانت الاجابة بالمتغير (٢) يسأل س٤٠ ؟

س٤٠ : ليه سوف تكون سيئة ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

س٤١ : من وجهة نظرك الدولة والحكومة دلوقتى بجانب صغار الفلاحين وألا تخلت عنهم زى زمان ؟

(١) بجانبهم تماما ( )

(٢) تخلت عنهم تماما ( )

(٣) أخرى تذكر ( )

في حالة الوقوف بجانب الفلاحين يسأل س٤٢ ؟

س٤٢ : إزاي في رأيك ؟

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- .....

وفى حالة التخلي عنهم تماما ، إيه التصرف أو العمل في رأيك ؟

١- ..... ٢- .....

٣- ..... ٤- .....

٥- ..... ٦- .....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner